الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر
تخصص : **قانون الأعمال**

بعنوان

الإندماج البنكي كأداة لعصرنة النظام البنكي الجزائري

من تقديم الطالبين
- رياض صوالحي
- محمد منـاصـر

تحـت إشـراف الأستـاذ
رضوان بن صاري

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ محمد يحيـــــاوي ..... رئيسا
الأستاذ رضوان بن صاري .....مشرفا و مقررا
الأستاذ محمد بن عـامـــر .....أستاذا مناقشا

السنة الدراسية 2019/2018

كلمة شكر

في البداية نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على أن وفقنا إلى إنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف السيد بن **صاري رضوان** لقاء تحمله عبء الإشراف على هذه المذكرة ومساهمته بنصح و إرشاد وتوجيهات القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة و تقييمها

دون أن ننسى في الأخير أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .



إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، الذين كانا دعما وسندا لي.

إلى زوجتي وأبنائي.

إلى كل إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذتي.

إلى زملائي في جامعة المدية.

إلى جميع زملائي في العمل .



رياض

إهداء

أهدي عملي إلى:

* الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وبارك فيهما.

* إخوتي وأخواتي كل باسمه.

* كل الأهل والأحباب ممن جمعتني بهم صلة القرابة أو ظروف الحياة.

* الذي قاسمني هذه المذكرة: رياض.

* جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة.

* كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

* كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

* كل من علمني حرفاً من الابتدائي إلى الجامعي.

محمد



مـــقـــدمـــــة:

تتميز العلاقات الإقتصادية الدولية في الوقت الراهن بالتغيرات الكثيرة التي طالت كل الأصعدة حيث شهد إنهيار النماذج الإشتراكية و التوجه نحو إقتصاد السوق ، وإقرار إتفاقية منظمة التجارة العالمية التي إهتمت لأول مرة بقطاع الخدمات، والذي بدوره يضم الخدمات المالية والمصرفية، التي تعد عصب الحياة الإقتصادية المعاصرة ، كما شهد أيضا التوجه نحو إقامة التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة، وهو ما جعل الإقتصاد العالمي يتجه نحو العولمة و تحرر التجارة ، ولعل أبرز صور هذه العولمة هي العولمة المالية (المصرفية) .

ويعتبر القطاع المصرفي ركيزة من ركائز النظام المالي والإقتصادي الحديث، بحكم مقوماته ومكوناته ونشاطه ، و على هذا الأساس يمكن القول أن القطاع المصرفي يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عن طريق تقديم القروض للأفراد و المؤسسات و المساهمة في المشاريع الحكومية ومن أجل ذلك ، كان لزاما على القطاع البنكي مواكبة كل هذه التطورات المتلاحقة في ظل هذه العولمة و ذلك من خلال تحسين طرق أداء الخدمات المصرفية ، و أهم هذه الطرق التوسع في عمليات الإندماج البنكي و اللجوء للبنوك الشاملة ، و أيضا إدخال أساليب تكنولوجية جديدة على العمل المصرفي لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية .

إن ظاهرة الإندماج كما سبق وصفها كانت نتاج الإفرازات الأساسية للعولمة المالية والمصرفية خاصة وأن إعادة الهيكلة أحدثت تغيرات بنيوية في أعمال البنوك كتوسع و تنوع أعمالها المصرفية، وقيامها بخدمات مالية وإستشارية لم تكن لتقدمها في السابق، حيث تعتبر عملية الإندماج من المتطلبات التي تقتضيها عملية تطوير أداء البنوك الصغيرة بزيادة قدرتها على النمو و الإستمرارية في السوق، فضلا عن التطورات المتتالية في الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، الأمر الذي يدعو إلى تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم حتى تكون قادرة على المساهمة في عمليات التمويل .

ولعل الجزائر و كغيرها من دول العالم متأثرة بهذه التغيرات ، و نظرا لطبيعة عمل بنوكها فإنها تتأثر بمختلف هذه الضغوطات الإقتصادية ، مما جعلها تقوم بعدة إصلاحات التي من شأنها النهوض بالقطاع المصرفي .

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع إندماج البنوك من المواضيع المهمة في ظل تطور النشاط الإقتصادي وإحتدام المنافسة التي شهدتها مناطق العالم المختلفة في السنوات الأخيرة ، وظهور الوحدات المصرفية الكبيرة والتنافس فيما بينها، كل ذلك أدى إلى ترسيخ فكرة الاندماج كحاجة قد تلجأ إليها كثير من البنوك ذات النشاط المتشابه أو المتكامل، وذلك لأسباب مختلفة سواء كانت خفض النفقات والتكاليف، أو الحد من المنافسة و زيادة الإنتاج والجودة، وقد كانت هذه الحاجة للإندماج والرغبة الكبيرة للبنوك في تنويع نشاطاتها دافعاً للإهتمام بإيجاد تنظيم قانوني السليم لعمليات الإندماج.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع ارتأينا تسليط الضوء على الجانب التشريعي و دوره في نجاح هذه العملية ، بالإضافة إلى عرض تجربة تطبيق الإندماج في بعض الدول العربية كافية لتشجيع إدراجه ضمن أولويات المشرع الجزائري في المجال المصرفي .

أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع الجهاز البنكي الجزائري
2- معرفة إمكانية تطبيق الإندماج البنكي في الجزائر كغيرها من دول العالم .
3- دور الإندماج البنكي في النهوض بالقطاع البنكي الجزائري و تحريره .
4- معرفة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية، خاصة مع إصلاحات التي بدأت سنوات التسعينيات.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو الدور الذي يلعبه الإندماج البنكي في تحسين و تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا يقصد بالإندماج البنكي، و ما هي أسبابه و دوافعه، و آثاره الإيجابية و السلبية ؟
2- ماهي معوقات و دوافع التي تؤجل و تؤخر تطبيق عمليات الإندماج في الجزائر ؟.
3- هل الإندماج البنكي يساعد على إلتحاق البنوك الجزائرية بركب التطورات الإقتصادية العالمية ؟
4- ما هي آفاق إصلاح المنظومة المصرفية و مدى نجاعة إستراتيجية تطبيق الإندماج البنكي بالجزائر؟

دوافع الدراسة

هناك عدة أسباب أدت إلى إختيارنا لهذا الموضوع هي:

- الأهمية البالغة وكذا الدور المهم للتشريع في سن القوانين التي تساعد على الإندماج البنكي.
- هذا الموضوع من المواضيع ذات الأهمية في الوقت الراهن ، خاصة بعد تعرض البنوك الجزائرية

لهزات عنيفة كتجربة بنك الخليفة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ، و دراسة الإشكالية و تحليل أبعادها، إخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكل نظري (الفصل الأول) و كذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني في تحليل النصوص وشرحها ، بالإضافة إلى إستخدامنا للمنهج التاريخي عند دراسة تطور الجهاز المصرفي و الإصلاحات التي مر بها في المبحث الأول من الفصل الثاني .

مصادر الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المسطرة و المنشودة لجأنا إلى مجموعة من المصادر للحصول على المعلومات الضرورية نذكرها في ما يلي:

- الكتب و المذكرات.
- المجلات و الملتقيات الوطنية.
- بعض القوانين الرسمية.
- مواقع إلكترونية .

الدراسات السابقة:

في إطار بحثنا وجدنا من بين أهم و أحدث الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أطروحة لنيل شهادة الدكتورة علوم إقتصادية بعنوان " متطلبات الإندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية - دراسة إستشرافية – " ، للطالب "صابر بن معتوق" و تمت مناقشتها بتاريخ 2017/09/30 بجامعة محمد بوضياف المسيلة ، والتي تناولت مفهوم الإندماج المصرفي بالإضافة إلى تعريجه على الجهاز المصرفي الجزائري و آفاق تطبيقه للإندماج المصرفي.

و كذلك مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية بعنوان " الإندماج المصرفي في الجزائر" من إعداد الطالبة " قوال زواوية " لسنة الدراسية 2010/2009 ، و التي تطرقت أولا إلى المفاهيم العامة للإندماج و أثاره ، بالإضافة إلى الآفاق و المعوقات التي تعرقل هذه العملية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من خلال قيامنا بعملية البحث عن المراجع التي تعالج موضوع إندماج البنوك ، واجهتنا عدة صعوبات أهمها قلة المراجع القانونية المتعلقة بالموضوع ، حيث تمت معالجة هذا الموضوع بشكل واسع في شقه الإقتصادي ، أكثر من القانوني .

خطة الدراسة:

وإلماما بمختلف الجوانب الرئيسية للموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق الهدف المسطر تم تقسيم الدراسة إلى:

مقدمة، فصلين، وخاتمة.

حيث إشتمل الفصل الأول على مبحثين الأول تضمن مختلف الأساسيات المتعلقة بالبنوك باعتبارها المنصة التمويلية الأولى للإقتصاد بينما اشتمل الثاني على النشاط المصرفي في ظل العولمة ومختلف آثارها الاقتصادية وسط الساحة المصرفية كونها السبب الأول والرئيسي في ظهور هذه الظاهرة.

أما الفصل الثاني فقد تضمن مختلف الاستراتيجيات الخاصة بالإندماج المصرفي وأسسها النظرية وقد قسمنا الفصل هذا إلى مباحث ثلاث وذلك من خلال عرض لماهيتها ومختلف أنظمة التجميع التي عرفتها المصارف في أول مبحث، وأسسها النظرية من ضوابط ومحددات ونظريات في ثاني مبحث، مع مختلف الآثار الإقتصادية المترتبة عنها سواء كانت إيجابية أو سلبية أو قانونية مرورا بمعوقات الدمج في المصارف العربية وصولا إلى العلاقة التي تربطها بالخصخصة وزيادة القدرة التنافسية.

الفصل الأول : الإنـدمـــاج الـبنـكي و آثاره على النظم المصرفية العالمـيـــة

تـمـــهـيـــــد :

تلعب البنوك دورا هاما و رئيسيا في دفع عجلة التنمية و إزدهار الإقتصاد الوطني لأي دولة ، و لقد تنوعت مجالات الأنشطة التي تقوم بها لأداء هذا الدور وتحقيق هذا الهدف ، وعليه من الصعب على هذه المؤسسات المصرفية القيام بهذه المهمة وأداء هذا الدور في ظل التحديات العديدة التي تواجهها ، و التي أصبحت واقعا لا مفر منه في ظل العولمة المالية ، وتأتي في مقدمة هذه التحديات المنافسة القوية للمؤسسات البنكية العالمية الكبرى ، حيث لم يعد الأمر يقتصر على المنافسة بين البنوك الوطنية فقط ، و إنما تعدت دائرتها إلى التكتلات المالية العالمية والمؤسسات المصرفية العملاقة الناشطة في هذا المجال.

و في هذا إطار توجب على البنوك الوطنية التوجه نحو التنويع والتوسع في الخدمات التي تقدمها حيث يعد الإندماج البنكي الطريق الأمثل لمواجهة هذه التحديات لكونه يمثل في الوقت الراهن أحد أحسن الحلول للتعامل مع المؤسسات المالية العالمية، ومواجهة الآثار التي تخلفها ظاهرة العولمة والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

من هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى تعريف الإندماج البنكي وضوابطه ، من خلال تسليط الضوء على ماهية الإندماج البنكي، أنواعه والدوافع التي تقف وراءه، وأخيراً نحاول التعرف على أهم المزايا والسلبيات المحتملة للدمج البنكي (المبحث الأول)، لننتقل بعدها إلى أهم عمليات الإندماج البنكي في العالم و تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال ، وصولا إلى تجربة الدول العربية (المبحث الثاني) .

المبحث الأول : مـــــاهـيــة الإنـدمــاج البـنــكـي :

عرف القطاع المصرفي في دول العالم بعض التحولات التي حتمت على البنوك زيادة قدرتها على التواجد و الإستمرار، وذلك عن طريق التكتل و الإتحاد ، و شق طريقها نحو مجالات أكثر إتساعا لضمان مكانتها والحفاظ على مكاسبها ، و ذلك بسبب المنافسة العالمية ، حيث إتجهت أغلب البنوك و المؤسسات المالية إلى ما يسمى بالإندماج البنكي أو المصرفي .

و فيما يلي نستعرض ظاهرة الإندماج البنكي من حيث التعريف و الأنواع.

المطلب الأول : مـفـهـوم الإنـدمـاج الـبـنـكـي و أنـواعـه.

يعد العصر الحالي عصر الكيانات الإقتصادية الكبرى ،كما يعتبر الإندماج البنكي أهم محطات التحول في القطاع المالي و حتى المصرفي العالمي ، و هو أيضا أحد أكبر التحديات التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للبنوك و القدرة على إستغلال التكنولوجيا المتقدمة ، و ما ينتج عنها من صناعات مصرفية و منتجات مالية مبتكرة .

الفرع الأول : تـعـريـف الإنـدمـاج الـبـنـكـي :

قبل إعطاء تعريف لهذه الظاهرة يجب التفرقة بين ثلاثة مصطلحات أساسية وهي الدمج، الإستحواذ و الإندماج.

حيث يقصد بالدمج " تلك العمليات التي تتم من خلال التدخل الحكومي أو التنظيمي من الجهات الرقابية و السلطات النقدية " [1].

و يقصد بالإستحواذ : " تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الإستحواذ على بنك أو أكثر، بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلى البنك المندمج على ترخيصه، ويتخذ إسما جديدا، عادة تكون المؤسسة الدامجة أو الحائزة ، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى خصوم وأصول البنك الدامج " [2].

و الإستحواذ يشير إلى أن "عمليات الإندماج تتم بين بنك كبير و بنك صغير أو أكثر، والأخير (البنك الصغير) يذوب في البنك الكبير، ويحمله إسمه في الغالب، ولذلك فإن الإستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الإندماج المصرفي الإرادي و الإتفاقي بين كيانين مصرفيين، لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة" [3].

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2001، ص 153.
2 - بوزعرور عمار و دراوسي مسعود ، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر- ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – واقع و تحديات- مداخلة يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ص 138 .
- عبد المطلب عبد الحميد،المرجع السابق ،ص153. 3

و بناءا على ذلك و لغرض التفصيل أكثر سنحاول إعطاء مفهوم الإندماج من جميع النواحي، الناحية اللغوية و القانونية ، ثم الإقتصادية .

أولا - تعريف الإنـدمـاج من النـاحيـة اللغـويـة :

الإندماج في اللغة مصدر إندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دَمَجَ ، ويقال دَمجَ الليل دموجاً أي أظلم، ودمج الحيوان، أي أسرع وقارب الخطو، و" دَمجَ على القوم أي دخله بغير استئذان "[1] ، دمَجَ الشيء دخل في غيره وإستحكم فيه ، وأيضا "أدمجَ الشيء لفه في ثوبه"[2].

ثانيا - تعريف الإندمـاج إصطـلاحـا :

يمكن تعريف الإندماج البنكي من ناحيتين هما :

1- تعريف الإنـدمـاج مـن النـاحيـة القـانـونيـة :

إن ربط الإندماج بنظام قانوني يؤدي إلى تطبيق القواعد الخاصة بهذا النظام القانوني، و قد إختلفت إتجاهات تفسير الطبيعة القانونية للإندماج و أثارت جدلا طويلا، و يتأسس الاندماج على أنظمة قانونية أخرى وهذه الأخيرة لا تهتم بنوع الإندماج أو الدوافع الإقتصادية التي أدت إليه، بل تهدف إلى الوقوف على آثار الإندماج في مواجهة المساهمين، و آثاره على أموال الشركات المندمجة و علاقتها ببعضها البعض و بالغير.

كما أنه ذو طبيعة عقدية فهو عبارة عن "عقد يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر، بمقتضاها يتم إتفاقهما على وضع أعضائها و أموالها في شركة واحدة" [3] .

و يرى البعض الآخر أنه يتأسس على أنظمة قانونية أخرى ، و أيا كانت طريقة الإندماج بالإمتصاص أو الضم فإنه يقوم على أربعة عناصر:

* شركتان أو أكثر قائمتان قبل الإندماج.
* إتفاقية الإندماج تربط بين الشركات المعنية .
* وضع كافة الشركاء حصصهم في هذه الشركات في مجموع مشترك .
* فناء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة .

و هذه العناصر مجتمعة هي التي تميز الإندماج عما يشبهه من نظم و عقود .

---

1 . مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الجزء 1 ، القاهرة ، ص295-296 .
2. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1981، ص 210 .
3- زهية بركان ، الاندماج المصرفي بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة بن بوعلي ، الشلف، العدد2 ، 2005 ،ص 174

2- تعريف الإندماج من الناحية الإقتصادية :

"هو الإتفاق الذي يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانها إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يصبح الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكنها أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد."[1]

و كذلك يعرف على أنه " الإندماج المصرفي هو تحرك جماعي نحو التكتل و التكامل و التعاون ما بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط الشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الإندماج "[2].

و من هذا المنطلق فالإندماج يهدف إلى تحقيق ثلاثة أبعاد :

البعد الأول : مزيد من الثقة و طمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين ، و إيجاد سمعة و إنطباع إيجابي أفضل و أرقى و أحسن عن الوضع السابق للإندماج .

البعد الثاني : خلق مناخ و محيط تعامل تنافسي ، تزداد معه قدرة البنك على صناعة الفرص الإقتصادية.

البعد الثالث : إحلال كيان إداري جديد قائم على رصيد متراكم من الخبرة ، ليؤدي وظائف البنك بكفاءة عالية .

الفرع الثاني : أنواع الإندماج البنكي :

تتنوع عمليات الإندماج البنكي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع، وفيما يلي سنعرض كل التقسيمات والأنواع المختلفة للإندماج البنكي مستندين على 03 معايير أساسية للتقسيم:

أولا – الإندماج البنكي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة :

ينقسم الإندماج البنكي طبقا لهذا المعيار والناتج عن إرتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة متماثلة أو يعملان في أنشطة غير متماثلة إلى الأنواع التالية:

1 - الإندماج البنكي الأفقي :

وهو ذلك الإندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط ، أو أنشطة مترابطة فيما بينها ويستمر البنك الناتج عن الدمج بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم أكبر، مثل البنوك التجارية ، أو بنوك الإستثمار، غير أن هذا النوع من الإندماج قد يؤدي إلى الإحتكار ، على إعتبار أن المنافسة بين البنوك ذات النشاط واحد ، وقد تقوم السلطات النقدية بمنع مثل هذا النوع من الدمج إذا شعرت أن وراءه عملية إحتكار، أو أنه يضعف المنافسة في السوق بشكل كبير.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص153.

2- فؤاد عبد العزيز عيد ، الإندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية ، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر ،غزة ،2012، ص 18.

2- الإندماج البنكي الرأسي أو العمودي:

وهو الإندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنوك الكبيرة في المدن الرئيسية بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها إمتدادا للبنوك الرئيسية .[1]

3- الإندماج البنكي المتنوع :

ويقصد به ذلك الإندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، أي الإندماج الذي يمكن إتمامه بين أحد البنوك التجارية وأحد بنوك الإستثمار، وهذا ما يعني إختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك.[2]

ثانيا : الإندماج البنكي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج:

يمكن تقسيم الإندماج البنكي في هذا النوع من العلاقات إلى ثلاثة أنواع و هي كالتالي :

1 – الإندماج الطوعي أو الودي:

" ويسمى كذلك هذا النوع من الإندماج بالإندماج الإرادي، ويتم هذا النوع من الإندماج بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم هذا الإقتراح إلى مساهمي المصرفين لإتمام عملية الإندماج موضحة الأسباب والأهداف المشتركة والمزايا التي يمكن أن تعود بالنفع العام لكلا الطرفين عند إتمام هذا الإندماج ".[3]

2 – الإندماج القسري أو الإجباري:

وهو نوع من الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في أخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، وغالبا ما يتم ذلك عن طريق قانون يشجع البنوك على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبية مشجعة ، أو عن طريق إمداد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة إلتزامات البنك المدموج ، و في الأغلب يحدث هذا النوع من الدمج عندما يواجه أحد البنوك مشكلة مالية، أو بصيغة أخرى" الإندماج الذي يتم بين بنكين أحدهما بنك متعثر و الآخر بنك ناجح، وتلجأ السلطات النقدية لهذا النوع بغرض المحافظة على أموال مودعي البنك المتعثر ، وكذلك لعدم تعرضه للإفلاس." [4]

---

1 - فؤاد عبد العزيز عيد ، المرجع السابق ، ص 18

2 - زياد أبو موسى ، واقع و آفاق الإندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية – دراسة حالة "البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2006/2005 ، ص 5 .

3- محمود أحمد التوني: الإندماج المصرفي النشأة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار، دار الفجر ، القاهرة ،مصر ط 1، 2007 ،ص 75.

4 - عبد القادر مطاي ،الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد7 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر،2010 ، ص 112

3 – الإنـدمـاج الـعـدائـي:

وهو الدمج الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للإندماج، وهو إندماج لا إرادي ويأخذ مفهوم الإستحواذ حيث يطلب من مساهمي البنك المدمج بيع أسهمهم لقاء سعر معين، أو يقوم بجمع هذه الأسهم وشرائها عن طريق البورصة.

" فالإندماج العدائي يحدث عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مصرف ذو إمكانيات جيدة، ولذلك فالمصارف القوية الناجحة في السوق تضع أنظارها إتجاه هذه المصارف للإستيلاء عليها و إستبدال الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الإستغلال الأمثل لإمكانيات هذه المصارف."[1]

ثـالـثـا : الإنـدمـاج البنكـي بمـعـاييـر أخـرى:

يقوم الاندماج البنكي في هذا التقسيم على عدد من الميزات أبرزها:

1- الإنـدمـاج بالابـتـلاع الـتـدريـجـي:

يتم من خلال إبتلاع بنك لبنك أخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم إبتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع أخر ، و هكذا إلى أن يتم شراء كل الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ويتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية . [2]

2- الإنـدمـاج بالـحيـازة ونقـل المـلكيـة :

يقوم هذا الاندماج على شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه أو المندمج، ويتم ذلك بشكل فجائي أو تدريجي في ظروف معينة.[3]

3- الإنـدمـاج بالإمـتـصـاص الإسـتـيـعـابـي :

يقصد به شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية، ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي. [4]

4- الإنـدمـاج بالـضـم:

يتخذ مجلس إدارة البنكين الموحدة معا، قرارا بأن يحمل الكيان المصرفي الجديد إسمهما معا.

---

1 - طارق عبد العال حماد : الإندماج و خصخصة البنوك ، ج 3، الدار الجامعية ، القاهرة – مصر ، 2001 ،ص 8 .
2 - صابر بن معتوق ، متطلبات إعتماد الإندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية دراسة إستشرافية – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2017 ، ص 15
3 - نفس المرجع ، ص 15.
4 - فؤاد عبد العزيز عيد ، المرجع السابق ، ص 20

5- الإنـدمـاج بـالـمـزج:

يتم ذلك من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين أو البنوك المندمجة، وبالتالي فإن البنك الجديد يحمل إسم جديد ، وعلامة تجارية جديدة ، ووضع جديد ونصيب من السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم .[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك من أضاف تقسمين آخرين يمكن إختصارهما في التالي:

رابعا - الإنـدمـاج البـنـكـي من حيث نـتيـجـة الإنـدمـاج.

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الإندماج البنكي إلى:

1- الإنـدمـاج الكامـل: ويعني إندماج مصرفين أو أكثر فنياً وإدارياً في كيان واحد جديد ، يحمل إسم مصرف جديد.

2-الإنـدمـاج الجزئي : ويقصد به دمج بعض و ليس كافة الأنشطة لمصرفين أو أكثر ، أو من ناحية أخرى توحيد الإدارة مع بقاء كيان كل مصرف مستقلا عن الآخر، خصوصاً من الناحية الفنية. [2]

خامسا : الإنـدمـاج البنـكـي من حيث جنـسـيـة الـمـصارف المـنـدمجـة :

في هذا المعيار يتم التمييز بين أنواع الإندماج البنكي تبعاً لجنسية المصارف المندمجة، إذا ما كانت من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من الاندماج هما :

- الإندماج بين المصارف المحلية (إندماج محلي).
- الإندماج بين المصارف متعددة الجنسيات (إندماج دولي).

1-الإندماج بين المصارف أو الـبـنـوك المحلية :

يقصد بالإندماج المحلي ذلك الإندماج الذي يتم بين المصارف التي تنتمي إلى بلد واحد، ويتميز هذا النوع من الإندماج في أغلب الأحيان بكونه يتم بدافع إضافي إلى جانب الدوافع الأخرى، وهو تحقيق مصالح الإقتصاد الوطني وحمايته من التعرض للإهتزازات و التشتت في موارده، و حفاظا على سمعته ومكانته بين إقتصاديات العالم.

2-الإندماج بين المصارف متعددة الجنسيات :

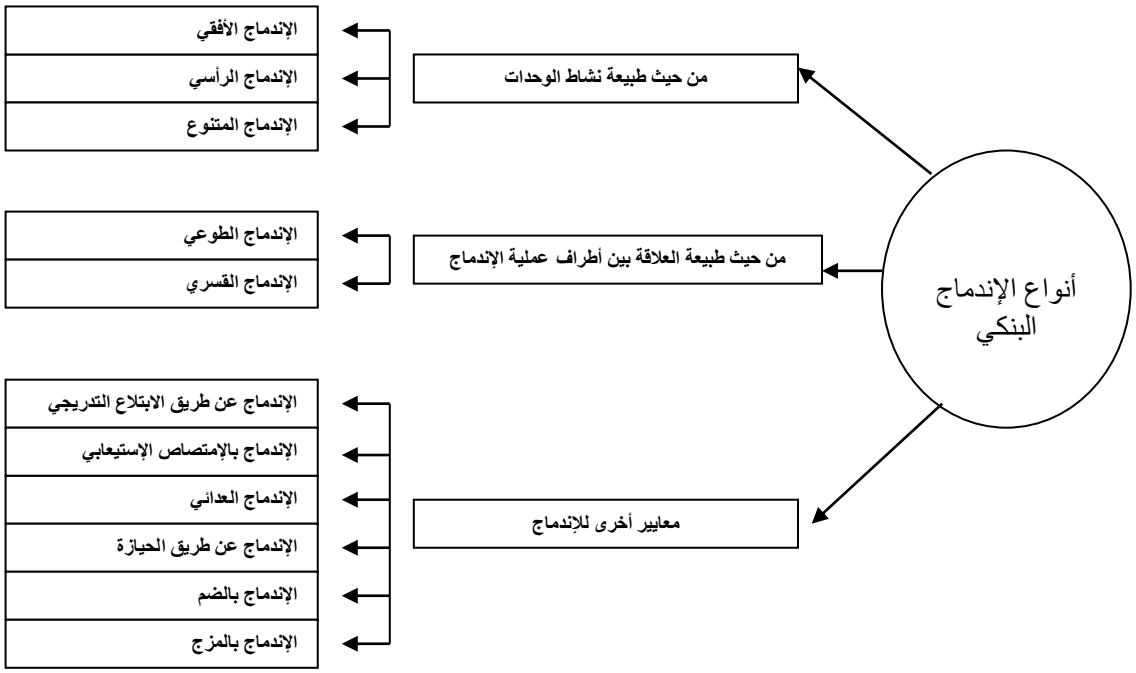
يقصد بالإندماج بين المصارف متعددة الجنسيات، أو ما يعرف بالاندماج الدولي ذلك الإندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة، وقد ظهر هذا النوع كنتيجة للمحاولات الإقتصادية العالمية لإعادة صياغة العلاقات الدولية .[3]

---

1 - صابر بن معتوق ، المرجع السابق ، ص 15 .
2 - نفس المرجع ، ص 14 .
3 - نفس المرجع، ص 15 .

و يمكن تلخيص هذه التقسيمات في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : أنواع الإندماج البنكي حسب المعايير



المصدر :من إعداد الطالبين إعتمادا على ما سبق.

هذه التقسيمات المتفق عليها بالإجماع ، أما باقي التقسيمات فهي إستثنائية و تم شرحها في السابق.

المطلب الثاني : دوافع الإندماج البنكي و ضوابطه

تتنوع الدوافع التي تقف وراء عمليات الإندماج البنكي ، تبعا للأهداف المراد تحقيقها ، كما تحتاج إلى دراسات وضوابط ضرورية لنجاح العملية ، و سنطرق أولا إلى الدوافع في النقاط التالية :

الفرع الأول : دوافع الإندماج البنكي

1 - الدمج كوسيلة للتوسع و النمو:

من أفضل وسائل النمو والتوسع شراء مصارف و تعدد الفروع ، إذ غالبا ما يكون للمصرف القديم المندمج عملاؤه وحصته من السوق ، في حين أن فتح فرع يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة في المصرف الجديد الناتج عن الدمج ، يؤدي إلى تعزيز مكانة المؤسسة المالية في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة أسهل ، كما يتيح الإندماج فرصة لزيادة حجم التسهيلات المقدمة للعميل أو المؤسسة الواحدة ، وأخيرا فإن الهدف الأساسي لعملية الدمج هو تحسين الربحية وزيادة قيمة المؤسسة الجديدة في السوق المصرفية وغالباً ما يتم في عمليات الدمج الناجحة.[1]

1 - مهيب محمد زايدة ، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية - غزة - كلية التجارة ، فلسطين 2006 ، ص45 .

2 - تفـادي المصـاعب المـالية أو التصفيـة:

تلجأ بعض المصارف الضعيفة إلى الإندماج مع مصارف قوية ، نظرا لعدم قدرتها على تأمين أو تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي تفرضه عليها السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من مواكبة المصارف الكبيرة في المنافسة ، كما أن بعض المصارف قد تطلب الإندماج خوفاً من التصفية، إلا أن هذه العملية قد تتوقف أحيانا في وجود مشاكل بنيوية للمصرف يصعب حلها دون توفر دعم مباشر من السلطات النقدية ، فبعض المصارف قد تستهدف من وراء الإندماج مع مصارف أخرى زيادة وتدعيم رؤوس أموالها تلبية للمتطلبات التي تحددها السلطات النقدية في الدولة والتي تكون غير قادرة على استيفاءها من مواردها الذاتية منفردةً ، فتلجأ إلى تحقيق ذلك عن طريق الإندماج مع مصارف أخرى وما ينتج عن ذلك من زيادة للقاعدة الرأسمالية للمصرف الناتج عن عملية الدمج، كما قد يمثل سعي بعض المصارف إلى مواجهة تحديات المنافسة الشديدة وتحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية وما تتطلبه من حشد لإمكانيات وموارد ضخمة قد لا تتوافر إلا للكيانات المصرفية الكبيرة.[1]

3- تحـقـيـق إقـتـصـاديـات الحجم الكـبيـر (وفورات الحجم):

يمكن القول أن " الدافع الإستراتيجي و الإقتصادي وراء فكرة الإندماج، هو تحقيق مبدأ إقتصاديات الحجم الكبير والإعتقاد بأن قيمة المصرف الموحد بعد الإندماج تزيد على إجمالي قيمة المصرفين المندمجين منفردين[2]."

حيث يعتبر تحقيق وفورات الحجم ، أحد أهم الدوافع الأساسية لعملية الاندماج البنكي ، إذ تتيح عملية الإندماج تحقيق وفورات الحجم ، وتعني وفورات الحجم: " أنه كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج سيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف ، ولكن بمعدل أقل من زيادة ونمو الإنتاج ، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الإنخفاض."[3]

4 -مـواكـبـة متطـلبـات التـحديـث المـعاصـرة:

المقصود هنا التطور المتسارع في مجال تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والعمليات الداخلية و الإستثمار في التكنولوجيا الخاصة بالمعلومات و الإتصالات، والموارد البشرية و الإرتباط بالعالم الخارجي.[4]

- مهيب محمد زايدة ، المرجع السابق ،ص 1.46
2- طارق عبد العال حماد :التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2003 ، ص 201 .
3- صابر بن معتوق ، المرجع السابق ، ص21
- مهيب محمد زايدة ، المرجع السابق ، ص 484

5 -تنويع قاعدة الودائع وزيادة أجلها:

إن الدمج بين المصارف غالباً ما يؤدي إلى فتح المجال أمامها لدخول أسواق جديدة ،و توسيع نطاق خدماتها المصرفية ، وبالتالي فإنه يتم زيادة أكبر عدد ممكن من العملاء الجدد ومن ثم زيادة حجم الودائع لديها .

06 – الإستفادة من الخبرات و المعارف :

إن تحقيق الدمج بين المصارف يؤدي إلى الإستفادة من تبادل الخبرات وتنويع المعرفة الإدارية في المجال البنكي ، حيث يكون الناتج ثمرة سنوات عديدة من التجارب والخبرات كلها تتوفر لمصرف واحد ، مما يمثل عنصر قوة تنعكس بشكل ايجابي على أداءه.

07 – خلق إدارات متخصصة:

إن المصارف المندمجة تصبح أقوى ماليا، وبالتالي تصبح في وضع أفضل للتخصص في ميادين عمل محددة ومختلفة ، الأمر الذي سيزيد من عائداتها ، و هته الإدارات تساعد على تحسين مستوى جودة الخدمات عن طريق تخصص كل إدارة بنوع معين من الخدمات المصرفية، والتركيز على ضمان توافر كافة الشروط تحسين جودة كل خدمة من الخدمات التي يقدمها المصرف واستيفاء معايير وشروط المنافسة [1] .

08 – مواكبة الفرص الاستثمارية:

يساهم حجم المصارف الكبيرة في إقتناص الفرص الإستثمارية المتاحة، لاسيما في حقل تمويل المشاريع الكبرى.

09- الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية:

هناك الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية الذي يكون سببا مؤسسا للقيام بالإندماج البنكي و التشجيع عليه، فقد تقرر السلطات النقدية إدماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي، ومرحلة التحول التي يمر بها بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي و تفادي حدوث هزات مصرفية قد تؤدي بزعزعة الثقة في الجهاز المصرفي، فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الإفلاس والتصفية، فلا ننسى أن الجهاز المصرفي هو عصب النشاط الإقتصادي لأي دولة والحفاظ على سلامته وكفاءته مسألة حتمية .[2]

1 - مهيب محمد زايدة ، المرجع السابق ، ص 50
- عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص 168. 2

الفرع الثاني : ضوابط الإندماج البنكي :

لعل من أهم ضوابط الإندماج البنكي ما يلي :

- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي الجديد، وهو ما يتطلب إتاحة البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الإندماج، من حيث حجم الودائع والقروض و الإستثمارات و درجة كفاية المخصصات و الإحتياطات غير الموزعة و العمليات خارج الميزانية و البيانات المتعلقة بالمركز المالي إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها و درجة مهارتها و خبراتها والهيكل التنظيمي.

- إجراء دراسات مسبقة كاملة توضح النتائج المتوقعة من حدوث الإندماج، والجدوى الإقتصادية .

- أن تسبق الإندماج البنكي عمليات الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الإندماج.

- عدم اللجوء إلى الإندماج الإجباري للبنوك إلا في أضيق الحدود، مع وجود ضرورة ملحة لذلك. [1]

- أن يسفر الإندماج عن خلق وحدة مصرفية قادرة على المنافسة دون النظر إلى الحجم فقط، حيث أن الحجم الكبير من عملية الإندماج ليس معيارا للنجاح بل هو إنعكاس لنتائج الأعمال والآثار الايجابية الناجمة عن ذلك الإندماج.

- ضرورة مراعاة وجهات النظر والمواقف المختلفة لمجالس الإدارة والعاملين في المؤسسات المدمجة حتى تتم العملية دون عقبات أو مقاومة كبيرة.

- يجب أن لا ينظر لعملية الإندماج على أنها غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لرفع كفاءة الأداء المصرفي وتدعيم الملاءة المالية وتحديث النظم الإدارية والرقابية.

- ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الإندماج البنكي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الإئتمانية وغيرها.

- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الإندماج البنكي لمعرفتها و الإستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الإندماج في المصارف المحلية

المطلب الثالث : الآثار الإيجابية و السلبية المترتبة عن الإندماج البنكي

هناك العديد من إيجابيات الإندماج البنكي خاصة تلك التي تساهم في زيادة قيمة الأسهم في السوق البنوك المندمجة، وتعزيز من قاعدة رأسمالها وزيادة ربحية، وتجعلها قادرة على تطبيق المعايير الدولية و مع ذلك فهناك بعض السلبيات في حال تعثر البنك الناتج عن هذه العملية، فإنه سيؤثر بالسلب على الجهاز المصرفي ككل .

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص 173.

الفرع الأول :إيجابيات الإندماج البنكي:

من أهم إيجابيات الإندماج البنكي نستعرض ما يلي :

1-زيادة القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة

من الآثار الإيجابية التي تتحقق من خلال عملية الاندماج هو أن الأسواق المالية تستجيب لإجراء الإندماج البنكي حيث ترتفع قيمة الأسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية المندمجة في الأسواق المالية وبالتالي ترتفع قيمة رأس المال السوقي للمصارف المندمجة الأمر الذي يعظم من قيمة إستثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح لهم من جراء الإندماج بين المصارف التي يساهمون فيها.[1]

2- تقوية وتعزيز قاعدة رأس المال:

تؤدي عمليات الإندماج البنكي إلى إيجاد كيانات مصرفية كبيرة، تساهم في تدعيم كفاية ومتانة المركز المالي ، فزيادة رأس المال البنك الجديد تؤدي إلى:

أ - جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلي، مما يساهم في النمو الإقتصادي للدولة.

ب - تحمل المخاطر المالية بشكل أكبر.

ج - إعادة هندسة عمليات البنوك المندمجة، ونجاحها في البنك الجديد.

د - مقدرة البنك على رفع كفاءته المالية، وزيادة القدرة على مواجهة التحديات الخارجية المتعلقة بتحرير الخدمات المالية، وتكون جودة ونوعية الخدمات هي الفيصل مع العملاء.

ه - زيادة القدرة على تمويل مشاريع مختلفة ذات جدوى إقتصادية، و تنويع النشاط المصرفي.[2]

3- الزيادة في ربحية البنوك و قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية .

إن أية عملية إندماج بنكي ناجحة ينتج عنها خفض للتكاليف، وزيادة في الإيرادات و الأرباح نتيجة للخدمات التي يقدمها البنك الجديد، وتوسعه في السوق، وقدرته على جذب الفرص التسويقية، وتجنب المخاطر الناجمة عنها، مما يؤدي إلى زيادة الحصة التسويقية للبنك الجديد، كما يترتب على عملية الإندماج خلق كيانات مصرفية، تعمل وفقا لمتطلبات الأسواق الدولية، في ظل الإتجاه نحو عولمة الأسواق، فتلغى الحدود والحواجز المكانية أمام البنوك لتمارس أنشطتها وتقدم خدماتها في أسواق الدول الأخرى.

كما يترتب على عملية الإندماج التيسير في قيام البنك الناتج عن الإندماج في مواكبة المعايير العالمية للعمل المصرفي، ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية والتعامل بحرية في أسواق النقد.[3]

1- عبد القادر مطاي ،المرجع السابق، ص 123

2- نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد 31 ، العدد 01 ، سنة 2009 .

3- عبد القادر مطاي، المرجع السابق ص 123 .

4-الإستفادة من الإندماج في تحسين التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية:

إن الإندماج يجعل دخول البنوك إلى الأسواق العالمية بشكل قوي، مما يعطيها القدرة على المنافسة ويساعد على التوسع، وإنشاء شبكة كبيرة من الفروع، الأمر الذي يعزز قدرتها على إستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإستغلال مزايا الإنترنت والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توسيع نطاق تعاملات البنك في كافة الأسواق المحلية والخارجية.[1]

إن زيادة حجم البنك المندمج تؤدي إلى زيادة حجم المبالغ المخصصة لعمليات البحث و التطوير الأمر الذي يمكن البنك من تطبيق أحدث التقنيات في المجال المصرفي من أجل الوصول إلى تحقيق وفرات الحجم .

إن الوفورات التي تتحقق من خفض التكلفة نتيجة الإندماج، تؤدي إلى زيادة أرباحها، وزيادة حجم المخصصات المالية الموجهة نحو الإستفادة من الإستثمار التكنولوجي، خاصة على صعيد التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا البنوك، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي وفعال في تحسين نتائج أعمال البنوك .[2]

5 -تقوية الإدارة والاستفادة من الكفاءات الإدارية:

و هذا يعمل على تفعيل الطاقات الكامنة وإستغلالها في الأمور الإيجابية ، من خلال إعادة تنظيم وهيكلة البنوك المندمجة للخروج بإدارة مصرفية قوية، قادرة على إنجاز العمل بكفاءة أكثر.

الفرع الثاني : الآثار السلبية الإندماج البنكي

بالرغم من كل إيجابيات التي يتمتع بها الإندماج البنكي، فهناك جوانب سلبية يمكن إختصارها في الآتي:

1- في حال تعثر بنك كبير يكون تأثيره على الإقتصاد أكبر من تعثر بنك صغير، وقد يؤدي تعثر بنك كبير إلى أزمة مالية.

2- بعض الإندماجات البنكية لا تمثل إضافة جديدة على المستوى المحلي ، حيث بقاء حجم المنتج ونوعيته، أو بقاء خدمات البنك، كما هي قبل الإندماج.

3- إعادة الهيكلة في حالة الاندماج يصاحبها الإستغناء عن عدد كبير من العاملين، وحصولهم على المعاش التقاعد قبل سن التقاعد، وهذا الأمر يؤثر بصورة أو بأخرى على المجتمع والنشاط الإقتصادي.[3]

4- قد يترتب على الإندماج البنكي أوضاع إحتكارية أو شبه إحتكارية، وحتى لو أن التشريعات في الدول تمنع هذا الاحتكار.[4]

1- نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق ص 104.
2- مهيب محمد زايدة ،المرجع السابق ،ص 61 .
3- عبد القادر، مطاي : المرجع السابق ص 125 .
4 -عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص 171.

وقد يدفع الإحتكار ومحدودية البنوك إلى غياب دافع التجديد والتطوير في الخدمات المصرفية وبذلك يمكن إعتبار الإندماج البنكي ضد عملية تطوير القطاع المصرفي، فيعود بالسلبية على الإقتصاد، وإذا أسيئ فهم الإندماج البنكي يلقى بالمسؤولية على عاتق السلطات النقدية في الدولة، للعمل على سن التشريعات والقوانين والتعليمات التي تنظم وتراقب وتضبط عملية الإندماج البنكي وفق معايير معينة، وضوابط تمنع أي شكل من أشكال الإحتكار.

5- ينتج في حالات الإندماج بين البنوك الضعيفة ظهور بنك كبير الحجم، ولكنه ضعيف ويفتقر إلى الكفاءة، سواء في الإدارة أو في تقديم خدمات ذات جودة عالية، وقد يتم الإندماج وفق إعتبارات غير إقتصادية .

6- ينتج عن عملية الإندماج أحيانا تراخي في عملية الرقابة والإشراف، بإعتقاد أن ضخامة البنك تحول بينهما وبين الإنهيار، إلا أن هذا الحجم بحاجة إلى المزيد من الإلتزام ، والضبط والرقابة للحفاظ على الوحدات المالية .

7- لكل بنك أو مؤسسة مالية ثقافة تنظيمية مستقلة وأساليب عمل خاصة، كما أن لكل منها النمط والإدارة الذي يناسبها، والذي يختلف من بنك إلى آخر، والمزج بين هذه الثقافات والأساليب ليس بالأمر السهل. [1]

عند إتمام عملية الاندماج بين بنكين أو أكثر فإن لكل من البنوك المندمجة طابع مالي خاص، حتى وإن كانت هذه البنوك المندمجة تعمل بنفس البرامج المحاسبية، ووفق تشريعات وقوانين مصرفية واحدة، إلا أن لكل بنك من هذه البنوك سياسات وإجراءات خاصة في التغيير، كما أنه ليس من السهل المزج بين ثقافات العاملين في هذه البنوك المندمجة في بنك واحد، وخاصة في تطبيق السياسات الموحدة، وذلك يتطلب العديد من الدورات والتأهيل للموظفين لخلق طاقم من الإدارة والعاملين وفق أسس متجانسة.

8- يتم إغلاق بعض الفروع لعدم جدواها الإقتصادية، بسبب أن بعض هذه الفروع بعيدة عن الهدف المرجو، بالإضافة إلى ما سبق فقد يؤدي الاندماج إلى تحول بعض عملاء البنوك إلى بنوك أخرى، نتيجة تغيير إدارة بعض الفروع، لإرتباط العملاء بإدارات هذه الفروع شخصيًا.

1- مهيب محمد زايدة، المرجع السابق ص66

المبحث الثاني : نماذج عن عمليات الإندماج البنكي في العالم

إن دراسة الإندماج البنكي عالميا سواء على مستوى الدول المتقدمة أو تلك النامية ذو أهمية كبرى وذلك للوقوف على ردود أفعال المجموعات الدولية إزاء هذه الظاهرة، فضلا عن أنها توضح الرؤى المختلفة لشكل النظام الإقتصادي العالمي الجديد، لذلك يسعى الجميع إلى هيكلة الأسواق المصرفية بما يكفل قيام أسواق مصرفية التي تتلائم والتحولات المتسارعة في السوق المصرفية.

وللإلمام بهذه الظاهرة قمنا في هذا المبحث بدراسة تجارب مختلفة في الإندماج البنكي، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى التجربة الأمريكية، أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى التجربة الأوروبية، أما تجربة الدول العربية في مجال الإندماج البنكي فسنتطرق لها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تجربة الإندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الو.م.أ كما هائلا من عمليات الإندماج بين المصارف التجارية وبشكل مفرط ومتزايد مع الزمن.

الفرع الأول: تطور النظام البنكي الأمريكي

إن النظام البنكي الأمريكي يمتلك العديد من المصارف التجارية ومؤسسات الإدخار، وغير ذلك من المؤسسات المالية التي كانت في البدء تؤدي أعمالها في دوائر محددة ومتخصصة من الخدمات، أما في الوقت الحاضر فقد إختفت هذه الفوارق في أداء الأعمال بفضل تحرير القوانين المصرفية إلى جانب التطورات التكنولوجية، ومن أجل تسليط المزيد من الضوء على هذه التطورات ، نتطرق إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى : القيود المصرفية:

تميزت هذه المرحلة بإرتفاع عدد المصارف في الو.م.أ، ومع حلول أزمة الكساد العالمي حصل الإنهيار المالي سنة 1933 حمل معه إفلاس 4000 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ويعود السبب إلى[1] :

- إشتداد المنافسة بين المصارف أدت إلى رفع أسعار الفائدة على الأموال المودعة بها، ودخلت هذه المصارف في الإستثمارات المرتفعة العائدات ذات الخطورة العالية.

- عجز الإحتياطي الفدرالي عن ضمان الإحتياطات اللازمة والكافية لتلبية رغبات المصارف الصغيرة من السيولة.

1 - فتيحة بوشلاغم ، حنان رقياق الإندماج المصرفي و دوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك ، مذكرة ماستر العلوم التجارية ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، السنة الجامعية 2016/2015 ، ص 65 .

المرحلة الثانية: التحرير المصرفي:

بدأت هذه المرحلة مع الإزالة التدريجية للقيود الإتحادية والقيود في داخل الولايات ، وهي التي كانت لمصارف تعمل في ظلها لمدة طويلة، ولم تكن تستطيع توسيع شبكة أعمالها الفرعية وقد تعرضت المصارف في بداية الثمانينات للركود نتيجة تعثر سداد قروض أمريكا اللاتينية إثر المديونية العالمية، هذه الصورة أعطت حافزا لموجة من الإندماجات بلغت 500 حالة في السنة الواحدة خلال الثمانينات .

الفرع الثاني: الجهات المشرفة على عمليات الإندماج في الو.م.أ:

تلعب الوكالات الفدرالية في الو.م.أ دورا إستراتيجيا في تنظيم عمليات الاندماج البنكي من خلال الموافقة أو عدمها على إكمال الإجراءات المتعلقة بالإندماج البنكي، وهذه الوكالات هي[1]:

أولا: مجلس الاتحاد الفدرالي:

هو بمنزلة المصرف المركزي للو.م.أ الذي أنشأ سنة 1913 إثر أزمة الركود والتي حصلت خلال الفترة (1907-1908) ويتألف المجلس من:

- مجلس المحافظين.
- 12 مصرفا إحتياطيا وفروعها الخمسة والعشرين.
- المصارف الوطنية ومصارف الولايات الأعضاء في النظام.

ثانيا: الهيئة الفدرالية لتأمين الودائع:

تأسست هذه الهيئة نتيجة موجة الإفلاس التي مست المصارف في الو.م.أ سنة 1933، وقد إستطاعت هذه الهيئة مساعدة المصارف المتعثرة على الإندماج.

ثالثا: مكتب مراقبة العملة:

تم تأسيس هذا المكتب من أجل ضبط كمية النقود المتداولة، حيث يعمل على تولي الإشراف ومنح الموافقات على الإندماجات البنكية ذات السمات الوطنية.

الفرع الثالث: أكبر عمليات الإندماج البنكي التي أعلنت في الو.م.أ:

الجدول التالي يوضح أكبر الإندماجات التي تمت في الو.م.أ.

1 - ـ فتيحة بوشلاغم ، حنان رقياق، المرجع السابق ، ص 65-66.

المستحوذ عليه	المستحوذ	القيمة (بليون دولار أمريكي)
سيتي جروب	ترافلز جروب	78.5
امرتيك	سي بي سي كومينيكايشن	62.5
بنك أمريكا	فاشتر بنك	61.5
كرايستلر	ديمليز بنك	39.5
مونسياثو	أمريكان صوم بروديكشن	35.5
ويلز قارجو	نور ويست	34.5
فريست شيكاغو	بنك وان	29.6
تورنتو دومنيون	المصرف التجاري الكندي	15.4
ويست مانجمنت	ويست سرفيس	13.2
ميللون بنك	بنك نيويورك	23.6

المصدر: محمود عبد العظيم، "الأهلي مع القاهرة ومصر مع الإسكندرية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 260، الشركة اللبنانية لتوزيع الكتب والمطبوعات، 2011، ص 17.

المطلب الثاني: تجربة الإندماج البنكي في أوروبا

إن الميزة الأساسية للعولمة الأوروبية ترتكز أساسا على بناء سوق موحدة تعد نقطة إنطلاق للمؤسسات الأوروبية لمواجهة تحديات العولمة، لذلك تبنت المصارف الأوروبية إستراتيجيات الإندماج والوجود المصرفي على الساحة العالمية، كما أنه في أواخر التسعينات إزداد حجم وعدد عمليات الإندماج والإستحواذ بالتوازي مع الإتحاد النقدي وظهور الأورو.

الفرع الأول: لمحة عن النظام البنكي الأوروبي:

حاولت مفوضية الجهات الأوروبية إلى خلق نظام نقدي أوروبي موحد بقرار إعتمده المجلس الأوروبي في بروكسيل في ديسمبر 1978 يهدف إلى إزالة الحواجز المالية والنقدية وكذا المصرفية، ثم تعالت الأصوات لإنشاء مصرف مركزي موحد، وفي إطار السعي لإختزال الخطورة بالشكل الذي يؤدي إلى قيام الإتحاد الاقتصادي والنقدي تم التوقيع على معاهدة "ماستريخت" في فيفري 1992[1]، أما فيما يخص السياسة النقدية فقد نصت المادة 105 من هذه الإتفاقية على أن هدف النظام الأوروبي للمصارف هو العمل على إستقرار الأسعار وتدعيم السياسة الإقتصادية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد السياسة النقدية الخاصة لدول الإتحاد.
- التحكم في الإحتياطات النقدية للأعضاء.

1 -- فتيحة بوشلاغم ، حنان رقياق ، المرجع السابق ،ص 67.

- تدعيم سياسات موازين المدفوعات.

الفرع الثاني: السياسات المصرفية الجديدة:

إستفادت المصارف الأوروبية من التطورات في مجال تكنولوجيا المصارف والتشريعات القانونية ففي سنة 1987 أعلنت السوق الأوروبية المشتركة توجيهات مؤلفة من 33 مادة تتعلق بإندماج الشركات للدول الأعضاء، ومع تسارع ظاهرة الإندماج في الصناعة المصرفية أصبحت هذه الظاهرة بالنسبة لأوروبا تمثل استعدادا إلى ما بعد سنة 1992، وإحتمالات تعرض المؤسسات المصرفية الأوربية للمنافسة والمضاربة الدولية، ومن ثم بدأت سلسلة الإندماجات في أوروبا حيث تم إندماج بين " دوتش بنك" و "سانكرزترست" سنة 1999، وبلغت الأصول المشتركة عند الإندماج أكثر من 865 مليار دولار، وبعد هذه الصفقة إندفعت المصارف الأوروبية الأخرى نحو إستراتيجية الإندماج[1].

الفرع الثالث: حالات الإندماج في أوروبا:

حدثت في أوروبا الكثير من الإندماجات البنكية سواء كانت محلية أو عبر الحدود.

و الملاحظة الرئيسية التي يمكن الخروج بها ، تتمثل في هيمنة الإندماجات داخل المنطقة بهدف تكوين مصارف كبيرة من خلال حالات الإندماج ، فقد سجلت تلك الاندماجات نسبة 88% مقابل 12% للإندماجات عبر الحدود، ومن أمثلة عن الإندماجات الكبيرة في أوروبا ما يلي[2]:

- تملك بنك الإئتمان الزراعي الفرنسي للمصرف الاستثماري "اندوسويز" الذي يمتلك 65 فرعا في أنحاء العالم.

- تمت أضخم صفقة إندماج في التاريخ الأوروبي عام 2000 بين بنك "دويتش" وبنك "درسوز" الألماني حيث بلغت قيمة هذه الصفقة 1.2 ترليون دولار.

- تملك (BNBI Holding) النرويجي بنسبة 100% لـ (Gjessidige Nar ASA).

المطلب الثالث: التجربة العربية في الإندماج البنكي

إن ظاهرة الإندماج البنكي لم تقتصر على الدول المتقدمة بل إمتدت إلى الدول النامية والتي من ضمنها الدول العربية ، رغبة من هذه الأخيرة في تحقيق وحدات مصرفية ضخمة تستطيع منافسة التكتلات المصرفية العملاقة وكذا تعزيز وجودها في الساحة المصرفية العالمية، وتأثرا بالعولمة المالية وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.

- فتيحة بوشلاغم ، حنان رقياق ، المرجع السابق ص 68 1
- نفس المرجع ، ص 702

الفرع الأول: خصائص القطاع المصرفي العربي

تتميز للمصارف العربية بعدة ميزات أهمها ما يلي[1]:

أولا: هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية:

حيث مازالت معظم المصارف العربية تعاني من سيطرة نظم الأعمال المصرفية التقليدية على نشاطها بسبب جمود القوانين والتشريعات المصرفية وتدني نوعية الكفاءات المهنية، ونقص مستوى التدريب وتركز إنتشار الفروع في المدن الكبيرة مما أدى إلى ضعف وتدني مستوى الخدمات المصرفية العربية وإقتصادها على الأعمال التقليدية لإيداع سحب، تحويل، قروض قصير الأجل.

ثانيا: صغر حجم المصارف العربية :

يتسم الوضع المصرفي العربي بكثرة القيود ، الأمر الذي أدى إلى قيام وحدات مصرفية معظمها صغيرة الحجم، وذلك بالرغم من صدور قوانين وتشريعات لتسهيل الإندماج البنكي بحوافزها المتعددة إضافة إلى الإجراءات التي إتخذتها السلطات النقدية لتكوين وحدات مصرفية قوية وكبيرة الحجم في عدد من الدول العربية.

ثالثا: إنتشار ظاهرة التركيز المصرفي:

تتسم معظم الأسواق المصرفية العربية بسيطرة عدد محدود من المصارف الكبيرة الحجم على جانب كبير من نشاط هذه الأسواق بما ينطوي عليه من ظاهرة الإحتكار، الأمر الذي يبرره ضرورة الحاجة إلى عمليات إندماج واسعة في تلك الدول. [2]

رابعا: تزايد منافسة المصارف الأجنبية :

من الملاحظ توسع المصارف الأجنبية في السنوات الأخيرة في الأسواق المصرفية لمعظم الدول العربية بعدما تبين لهذه المصارف الأجنبية جدوى تمويل المشروعات والاستثمار في قطاعات حيوية إعتمادا على الخدمات الإبداعية و التوظيفية المتطورة والمتوفرة لديها المقارنة مع المصارف الوطنية الأمر الذي أدى إلى زيادة حصة المصارف الوطنية الكبيرة والمتوسطة في هذه الدول.

خامسا: ضعف الرأسمالين التقني والبشري:

تعاني معظم المصارف العربية من قصور واضح في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وندرة الكوادر الإدارية والتنفيذية ذات الخبرة والدراية بالعمل المصرفي المستحدث.

---

1 - إيمان ديجاوي ، هاجر فتاح ، واقع الإندماج المصرفي في ظل العولمة المالية ، مذكرة شهادة ماستر ،جامعة العربي التبسي تبسة السنة الجامعية 2016/2015 ، ص 65.

2 – نفس المرجع ، ص 65

سادسا: ضعف نشاطات الوساطة المالية :

هذا الوضع ناجم عن تركيز الثروات في دول عربية صغيرة وأحيانا لدى أشخاص قليلين، إن مجموعة هذه الخصائص المصرفية عملت على الحد من التوسع المصرفي العربي ومن إمكانية منافسة المصارف كبيرة الحجم.[1]

الفرع الثاني: حالات الإندماج البنكي في الدول العربية

ما يلاحظ أن تجربة الدول العربية في الإندماج غير كافية، وأن الدول التي تبنت هذه العملية قليلة، حيث أن لبنان تصدرت قائمة الدول المتبنية لعمليات الإندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماج فيها 17 حالة كما أن هناك ثلاث حالات إندماج في سلطنة عمان وحالتين في السعودية، بينما حدثت عملية إندماج واحدة في كل من تونس، المغرب، البحرين، الأردن والإمارات العربية المتحدة.

و يبدو أن الجهاز المصرفي العربي في ظل العولمة و تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية في حاجة شديدة إلى المزيد من الاندماج البنكي سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها ،حيث يمكن أن يكون الاندماج البنكي أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوقا مصرفية عربية مشتركة أكثر تكاملا.

إن عمليات الاندماج والتملك في القطاع البنكي العربي في معظمها تتم بين مصارف كبيرة أو متوسطة ومصارف صغيرة الحجم، وهي تبدأ بعمليات شراء المصارف الدامجة لكامل أسهم المصارف المدموجة ثم بإتمام عملية الإندماج بالكامل ، بحيث تزول هوية المصارف المدموجة بالكامل و تنشأ مصارف تحمل اسما لمصارف الدامجة أو اسم من اسمي المصرفيين المندمجين.

لكن يبدو أن عمليات الاندماج والتملك تنطوي على اتجاهات جديدة بحيث ترتكز على عقد تحالفات إستراتيجية بين مؤسسات مصرفية كبرى ذات ثقل في القطاع المصرفي في بعض الدول العربية وذلك لتأسيس مصارف من نوع الحجم الكبير ويترتب عليها إرتقاء مكانة هذه المصارف في قائمة مصارف دولتها و تعزيز المقدرة على المنافسة الأجنبية والتعامل بنجاح مع متطلبات العولمة والتحرر الحاصل في قطاع الخدمات المالية.

1 - إيمان ديجاوي ، هاجر فتاح ، المرجع السابق ، ص 66.

خلاصة الفصل

أصبح الإندماج البنكي أحد أبرز مظاهر التوسع في الإستثمار، و ذلك بشراء أو ضم بنوك مع بنوك أخرى ،و بالرغم من هذا إلا أن للإندماج البنكي عدة دوافع تنصب كلها في هدف واحد ألا وهو الربح ،كما يعتبر أحد وسائل معالجة الأزمات المصرفية التي تتعرض لها البنوك و لجوء هذه الأخيرة إليه يعتبر ضرورة حتمية في ظل العولمة المالية .

إن الإتجاه نحو تكتل و تحالف المصارف ليس فقط في الدول المتقدمة ، و إنما توسع ليشمل باقي دول العالم بما فيها الدول العربية ، نظرا لما يلعبه الإندماج البنكي من أهمية كبرى فهو وسيلة للنمو والبقاء و الإستمرار في ظل إقتصاديات الحجم الكبير، و هو أحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية لتوفير الحماية و الوقاية و الحصانة الكاملة.

و يبقى التسارع إلى عمليات الإندماج قائما ، و محاولة الدول الإستفادة من مزاياها أمرا إستراتيجيا و ضروريا في ظل العولمة و عصرنة الأنظمة المصرفية .

الفصل الثاني: متطلبات تجسيد الإندماج البنكي في الجزائر

تمهيد

يعد القطاع البنكي مركزا حيويا في النظم الإقتصادية، بما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة.

والجزائر من الدول التي إعتبرت القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الإقتصادية الحساسة والدعامة الرئيسية له، بحيث عمدت الى إجراء عدة إصلاحات في سبيل تحسين أداء هذا الجهاز وتطوير خدمات البنوك وجعله يتماشى مع التطورات العالمية ،وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

في المبحث الأول سنتطرق لتطور النظام البنكي الجزائري بعد الإستقلال عبر مراحل متعاقبة، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه سياسة الاندماج البنكي في الجزائر من خلال دراسة واقع الإندماج البنكي في الجزائر وآفاقه وتحديات التي يواجهها .

المبحث الأول: تطور النظام البنكي في الجزائر

يعرف النظام البنكي الجزائري على أنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها المصارف في الجزائر، حيث مر النظام البنكي الجزائري منذ تأسيسه إلى الوقت الحاضر بجملة من المراحل والإصلاحات، إبتداء بمرحلة تأميم المؤسسات البنكية التي خلفها الإستعمار الفرنسي، وصولا الى الإصلاحات التي تمت سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض 90-10 [1]، و تزامنت مع المرحلة الإنتقالية التي شهدها الإقتصاد الجزائري من إقتصاد إشتراكي إلى إقتصاد السوق، حيث نتج عن هذه الإصلاحات تغير هيكل القطاع البنكي بدخول البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق البنكي، و تلت هذه الإصلاحات عدة تعديلات و تغيرات أهمها سنة 1994 و سنة 2003.

وسنفصل هذه المراحل من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول نتناول فيه النظام البنكي الجزائري بين 1962 و1971، أما الثاني فنتناول فيه إصلاحات النظام البنكي الجزائري في فترة الثمانينات، وأما الثالث فنتناول فيه الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد والقرض 90-10 وما بعده.

1 - قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، و المتعلق بالنقد والقرض ، ج ر، العدد 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18 .

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري بين 1962 – 1971

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا ولكنه تابع للمستعمر الأجنبي وقائم على أساس الإقتصاد الحر الليبرالي، فالإقتصاد الجزائري كان يفتقد إلى أدنى شروط التنمية[1]، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية بعد الإستقلال إلى العمل على كسر أواصر التبعية للإقتصاد الفرنسي في كل المجالات، فعمدت الجزائر منذ إستقلالها إلى بناء جهاز مصرفي يتماشى والتنمية الإقتصادية، فقامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية ، و تبني النظام الإشتراكي و التخلي عن النظام الليبيرالي التابع للإقتصاد الفرنسي.

الفرع الأول: إصلاحات الستينات:

خلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بإتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات من أجل إستعادة مجمل رموز سيادتها على القطر الجزائري وذلك من خلال[2]:

- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 1962/08/29.

- إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بتاريخ 1963/01/01 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 1962/12/13 ، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ1963/05/07 بموجب القانون رقم 63-165، ومع تغير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير إسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD)، ووضع تحت وصاية وزارة المالية.

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 1964/08/10.

- إنشاء البنك الوطني الجزائري (BNA) في تاريخ 1966/06/13 بمرسوم رئاسي رقم 66-178 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية ، وليكون وسيلة للتخطيط المالي الإشتراكي والزراعي.

- إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 1966/12/29 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 1967/05/11 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

- إنشاء البنك الخارجي الجزائري(BEA) تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 1967/11/01.[1]

1- عاشور أمال، النظام البنكي من الطبيعة العمومية الى خوصصة النشاط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 5.

2- إينال فوزي، الصيرفة الإسلامية وإمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، 2014-2015، ص 129.

الفرع الثاني: إصلاحات 1971:

عرفت هذه المرحلة إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، والسياسة العامة للدولة والظروف التي إقتضتها مصلحة الإقتصاد الوطني، خاصة المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الإستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية ،والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية، فقد تم إنشاء مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 1971/06/30[2]، ووضع تحت وصاية وزارة المالية، وكان ينحصر دوره في تقديم التوصيات والملاحظات المتعلقة بالنقود والقرض ، وإجراء الدراسات المتعلقة بهما والبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القرض.

والملاحظ أن هذه الفترة شهدت إهمال الوظائف الأساسية للبنك المركزي وإعطاءه دورثانويا إنحصر في عمليات السوق النقدية، ووضع السياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الإقتصاد، و عليه أصبح البنك المركزي وسيلة مقررات وزارة المالية، وهذا ما يبرر أنه لم يعتمد على معايير فعالة في توجيه القروض أو الرقابة على تداولها، بسبب التحديد الإداري لها، مما أثر على الإدخار ورفع الاكتناز.

المطلب الثاني: إصلاح النظام البنكي الجزائري بين 1971 ونهاية الثمانينات

بدأت فترة الإصلاحات في القطاع البنكي الجزائري بحلول سنة 1971 ،وذلك بغية السير الحسن للسياسات المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار النهج الإقتصادي للبلاد آنذاك، خاصة أمام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الإستثمارات المخططة، كما تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول 1971 – 1973 بهدف إزالة الإختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات.

وأهم ما جاء به الإصلاح:

- إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة إستشارية، واللجنة التقنية للمؤسسات البنكية كهيئة رقابية وهذا بموجب الأمر 71-74 الصادر في 1971/06/30.

- تم تأسيس البنك الجزائري للتنمية في 1972/06/07 كإمتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك إستثمار يحل محل الخزينة العمومية في مجال منح القروض الطويلة الأجل، في إطار تمويل المخططات التنموية ومنها المخطط الرباعي الأول والثاني. [3]

1- إينال فوزي، المرجع السابق، ص 131.

2 - أنظر أمر رقم 71-47 المؤرخ في 1971/06/30، والمتعلق بإنشاء مجلس القرض ، ج ر العدد 55 الصادرة في 1971/07/06.

3- زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2016-2017، ص 5.

- إمكانية إستعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الإستغلال وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971.

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الإدخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 71-93 في 1971/12/31.

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وكذلك إلزامها بفتح حسابين (الإستغلال والإستثمار).

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.

- تكون البنوك في خدمة المؤسسات العمومية لأجل تسهيل مهامها، لكن في المقابل يتوجب على هذه المؤسسات توطين حساباتها في بنك تجاري واحد ولكل عملياتها، حيث أن كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع إقتصادي محدد.

- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة وإلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير.

- من خلال المادة 07 من قانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

* قروض بنكية متوسطة الأجل، تتم بواسطة إصدار سندات قابلة للإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

* قروض بنكية طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

* التمويل عن طريق القروض الخارجية، وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

و مع بداية الثمانينات ونظرا للمشاكل والصعوبات التي عرفها القطاع الإقتصادي بشكل عام، وفشله في تحقيق الأهداف المسطرة، كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الإقتصادي وطبيعة شكل الإستثمارات، فقد تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام ، بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الإقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنك لمدة طويلة، في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، و الذين إنبثق عنهما كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بتاريخ 1983/03/13، و بنك التنمية المحلية (BDL) في 1985/04/30[1].

1- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 ، ص 73.

وفي نهاية سنة 1985 عرف الإقتصاد الوطني صعوبات مالية ، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الإقتصاد .[1]

فنتيجة أزمة البترول وإنخفاض سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون 12-86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات البنكية، بحيث ظهر ما يسمى بالمخاطرالبنكية كمصطلح جديد في إدارة البنوك الجزائرية ومن أهم ما جاء به هذا القانون:

- تقليص دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الإستثمارات.
- إستعادة البنك المركزي دوره كبنك البنوك.
- إنشاء هيئتان للرقابة والإشراف وهما: المجلس الوطني للقرض الذي يقوم بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، واللجنة التقنية للبنك المكلفة بمتابعة الوظيفة البنكية، والسهر على ضمان تطبيق للتنظيمات والتشريعات.

ثم جاء القانون 88-01 الصادر في 1988/01/12 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الإقتصادية، وهو قانون معدل ومتمم لقانون 86-12[2]، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات، كما شرعت الجزائرفي تطبيق إجراءات إصلاحية واسعة، ولقد مست هذه الإجراءات المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الإقتصادية وذلك عبر صدور قانون 88-01 وقانون 88-06[3].

وقد أكد هذان القانونان على الطابع التجاري للبنوك، وقدرتها على إبرام العقود بكل إستقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها، ويأخذ البنك قانونا على شكل شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة، ترجع ملكيتها للدولة.

المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد و القرض 90-10

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للبنوك بتحسين وزيادة إنتاجها، والقيام بمهامها كوسيط مالي، لذلك إضطرت الجزائر إلى إجراء إصلاحات على النظام الإقتصادي المخطط حيث سارت به نحو التحرير " إقتصاد السوق " ، فكان لابد من الدولة خلق الجو الملائم بأن توفر ظروف مجدية وهامة من أجل الوصول إلى هذا الهدف والتي إنبثقت من خلال صدور

1- بلفاضل جيلالي، القطاع البنكي في الجزائر ودوره في تمويل قروض الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص 44.
2- عاشور أمال، المرجع السابق، ص 9.
3- القانون رقم 88-06 الصادر في 1988/01/12، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض.

قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، حيث جاء بمجمله شاملا على الأهداف التالية[1]:

- تشجيع القطاع الخاص.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير أسعار السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- تشجيع المنافسة في الميدان الإقتصادي والنقدي.

فالقانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بحيث يعكس بحق الإعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فإنصب الإهتمام على النظام النقدي بالدرجة الأولى، إذ أنه جاء ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو إقتصاد السوق.

الفرع الأول: مضمون الإصلاحات البنكية في إطار قانون 90- 10

إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه التحول إلى إقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية[2]، ونتج عنه نظام بنكي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل إستقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا إقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، و إسترجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الإكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

1- باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص 14، 15.
2- نفس المرجع، ص 13، 14.

ولم يتجسد الإستقلال الحقيقي للقطاع البنكي والمالي في الجزائر، إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي جاء بتغييرات جذرية لتنظيم النشاط البنكي، كما أنه جعل القطاع البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في الدول المتطورة.

ويمكن حصر الأحكام التي جاء بها قانون 90-10 فيما يلي[1]:

1- ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع ما جاء فيه، وهذا بموجب نص المادة 214 منه، وتمثلت أهم القوانين والأحكام الملغاة في [2]:

- قوانين البنك المركزي الملحقة لقانون 62-144 المؤرخ في 1969/12/31.
- أحكام القانون 64-111 الصادر في 1964/04/10 المنشئة للعملة الوطنية.
- أحكام القانون 86-12 الصادر في 1986/08/19.
- أحكام المواد من 02 الى 05 من القانون 88-06 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمتمم لقانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19.

2- تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد.

3- إعتمد قانون النقد والقرض على مبدأ الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية، لوضع قيود على مدى تأثير المالية العامة على النقد، حيث لم تعد الخزينة العمومية حرة في اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي - لتمويل عجزها- في أي وقت ودون ضوابط[3].

فقد أصبحت هذه العملية تخضع لمجموعة من القواعد، من بينها وضع سقف للقروض الممنوحة من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد المدة (الحد الأقصى هو 240 يوما متتالية أو غير متتالية)، إضافة إلى إرجاع تلك القروض إجباريا نهاية كل سنة مالية.

4- تضمن قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض، حيث ينص هذا المبدأ على إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان (منح القروض للإقتصاد)، حيث يبقى دورها مقتصرا على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، في حين تتكفل البنوك التجارية بمهمة منح القروض.

5- أنشأ قانون النقد والقرض سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، بعد ما ألغى التعدد في مراكز السلطة النقدية الذي كان سائدا في تلك الفترة، حيث كانت كل من وزارة المالية، الخزينة والبنك

1- بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006، ص 101، 102.
2- أنظر المادة 214 من القانون 90-10 ،ج ر العدد 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18 .
3- بوخلالة سهام ، المرجع السابق ، ص 102.

المركزي تتصرف على أنها سلطة نقدية، ووضع هذه السلطة الوحيدة في هيئة جديدة سميت مجلس النقد والقرض. [1]

6- كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين[2]، وذلك تماشيا مع إقتصاديات السوق في مختلف بلدان العالم، من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، فأصبح البنك المركزي فعلا بنك البنوك وملجأ أخير للإقتراض، كما أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي، ومعايير تقييم هذا النشاط، بإعتباره على قمة النظام النقدي.

7- سمح قانون النقد والقرض بظهور نوع جديد من البنوك لم تعرف قبل إصلاحات 1990 في الهيكل البنكي الجزائري، وتمثل هذا النوع في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية[3].

وفي هذا الإطار أنشئ بنك البركة الجزائري - كبنك خاص إسلامي- في 1990/12/06، على شكل شركة ذات أسهم مشتركة بين بنك البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سمح هذا القانون، في المادة 128 منه، بإقامة مكاتب ممثلة لبنوك أجنبية، لها الحق المشاركة في رأسمال بنوك وطنية.

الفرع الثـانـي: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 1990

إن الأزمة العنيفة التي تعرض لها القطاع البنكي الجزائري بعد إعلان بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي إفلاسهما، وإرتباط بنك الخليفة بعمليات غسيل الاموال وتهريب نقود المودعين للخارج، وبعد مرور أكثرمن عشرسنوات على صدور قانون النقد والقرض 90-10، وبداية تطبيقه والعمل به، ونتيجة ظهور بعض الثغرات فيه خاصة الإدارية منها، أدى إلى بعض التعديلات من أجل ضمان فعالية البنك في تحقيق أهدافه، التي كان من أهمها الأمر01-01، والتنظيم رقم02-03، والامررقم 03-11، والأمر رقم 10-04 و بذلك لجوء السلطات النقدية الى فرض إجراءات صارمة على البنوك.

1- التعديل الأول من خلال الأمر 01-01 الصادر في فيفري 2001: [4]

وكان هذا تعديلا محدودًا، حيث ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض بإعتباره سلطة نقدية تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين: يشرف الأول على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، والثاني مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر[5]، كما جاء هذا التعديل بتحديد شروط تعيين وتوظيف المحافظ ونوابه وكيفية تجديد مدة ولايتهم، كما تطرق التعديل إلى حالة إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز

1- بوخلالة سهام ،نفس المرجع، ص 103، 104.
2- بوخلالة سهام ، المرجع السابق ، ص 104.
3- نفس المرجع، ص 105
4- الأمر 01-01 ، المعدل و المتمم للقانون 90- 10 ، ج ر العدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001 .
5- إينال فوزي، المرجع السابق، ص 139.

الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، و لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

2-التعديل الثاني جاء بموجب الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003:

جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، ويجب الإشارة أن هذا التعديل جاء في ظرف تميز بتخبط الجهاز البنكي في ضعف كبير في الأداء، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري[1]، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر بإعتباره السلطة النقدية.

3-التعديلات التي أدخلت خلال 2004:

إستكمالا للإصلاحات التي تمت خلال 2003، تم في 2004/03/04 إصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في[2]:

- التنظيم رقم 04-01 الصادر في 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، الذي حدد ب 2.5 مليار دج للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يسحب منها الإعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات في النظام المصرفي.

- التنظيم رقم 04-02 الصادر في 2004/03/04، الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي الإجباري بين 0% و15%كحد أقصى.

- التنظيم رقم 04-03 الصادر في 2004/03/04، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر ب 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

4-التعديلات التي أدخلت خلال 2008:

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام البنكي ، وإستكمالا للإصلاحات التي تمت خلال 2004، فقد تم رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايير دج والمؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دج[3].

1- إينال فوزي، المرجع السابق ، ص 139.
2- نفس المرجع، ص 140.
3- نفس المرجع ، ص 141.

5-التعديل البنكي الأساسي لسنة 2010 وفق الأمر 10-04:

صدر الأمر10- 04 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 في 2010/08/26 المتعلق بالنقد والقرض[1] حيث يتعلق هذا الأمر أساسا بالنشاط البنكي للمؤسسات الأجنبية في الجزائر، كما يحدد بعض المهام لكل من بنك الجزائر والبنوك الأخرى[2].

6-التعديلات التي أدخلت سنة 2013:

لقد جاء النظام 13-01 المؤرخ في 2013/04/08 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات البنكية[3]، الذي من مبادئه أنه كل البنوك والمؤسسات البنكية ملزمة بإعلام زبائنها بالشروط الخاصة بالعمليات المصرفية التي تقوم بها[4]، حيث يعتبر النظام 13-01 العمليات المصرفية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية المحددة في المواد 66 و69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

7-التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 2017:

تم تعديل قانون النقد والقرض مؤخرا بتاريخ 2017/10/11 [5]، ويعد هذا التعديل الأخيرتعديلا ذو طابع إنتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 مكرر[6]، حيث لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض، وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 17-10 السابق الذكر على ما يلي: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر إبتداءً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

1 - الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 2010/08/26 ، المعدل و المتمم للأمر 03-11 ، ج ر العدد 50 في 2010/09/01

2- أبوبكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا – برلين، ص 197.

3 - نظام رقم رقم 13-01 المؤرخ في 2013/04/08، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية على العمليات المصرفية ، ج ر العدد 29 في 2013/06/02.

4- إينال فوزي، المرجع السابق، ص 141.

5 - قانون رقم 17- 10 المؤرخ في 2017/10/11، المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض ، ج رعدد57 في 2017/10/12.

6- أبوبكر خوالد، المرجع السابق، ص 201،202.

المبحث الثاني: سياسة الإندماج في الجزائر

بات على البنوك الجزائرية أن تواكب التطور الحاصل في مجال الأعمال المصرفية ، و الذي شهدت في الفترة الأخيرة ظاهرة تميزت بتكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال عملية إندماج العديد من البنوك مع بعضها و سيرها لتقديم خدمات جديدة و غير تقليدية ، فالبنوك الجزائرية مطالبة بإكتساب شروط المنافسة على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية من أجل ضمان بقائها في السوق المصرفية و إستمرارها ، و هذا إعتمادا على إستراتيجية الإندماج لتحقيق ذلك.

المطلب الأول: واقع النظام البنكي الجزائري و التحديات التي يواجهها

الملاحظ حول النظام البنكي الجزائري هو إحتكار المصارف العمومية للنشاط المصرفي ، في حين أن المصارف الخاصة لازالت لم ترقى للمستوى المطلوب ، و هي تبحث عن مكانة لها في السوق المصرفية الجزائرية.

الفرع الأول : واقع النظام البنكي الجزائري الحالي:

رغم الإصلاحات التي طرأت على النظام البنكي الجزائري خاصة في إطار قانون النقد و القرض وحصوله على سيولة هامة لتدعيمه في إطار إعادة تطهير البنوك من طرف الخزينة العامة ، إلا أنه يبقى دائما يعاني من الصعوبات ، و كل هذا راجع للأساليب التي تتبع من طرف السلطات ، و فرض معدلات فائدة حسب ما تمليه الحكومة وليس حسب ما يمليه قانون النقد والقرض ، كما أن القطاع البنكي الذي إعتبره قانون النقد والقرض العامل الأساسي للإنتقال إلى إقتصاد السوق، مازال في إنتظارالتحولات التي تجعل منه العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الإقتصاد، إلا أنه في الوقت ذاته يحتاج إلى محيط مهيأ، ووسائل حديثة تمكنه من الإستمرار في تحقيق الأهداف المرجوة .

أولا : خصائص النظام البنكي الجزائري:

إن أهم الخصائص التي يتميز بها النظام البنكي الجزائري ، والتي يشترك فيها مع الكثير من الدول العربية والنامية، نذكرما يلي [1]:

1- التركيز المصرفي :

وهو من أهم مظاهر الجهاز البنكي الجزائري ، حيث كلما إرتفعت درجته ،كلما عاد ذلك سلبيا على أداء البنوك ، وهو يعبر أيضا عن عدم وجود منافسة حقيقية.

"إن درجة التركيزمن سمات القطاع المصرفي العربي حيث إستأثر أكبر25 مصرفاً عربياً العام1999 بأكثر من50 % من النشاط المصرفي، وبنحو59 % من الموجودات، وحوالي46 % من حجم القروض وأكثر من65 % من الودائع وبنحو56 % من حقوق المساهمين."[1]

[1] - فتيحة بوشلاغم و حنان رقياق ، المرجع السابق، ص 92،91 .

2 - ضعف تغطية وإنتشار وتوزيع شبكة المصارف :

وهذا راجع إلى سوء توزيع شبكة الفروع المصرفية عبر التراب الوطني، وكذا الوكالات المصرفية. و هو راجع أيضا بطبيعة الحال إلى مساحة الجزائر ، و التركيز على المدن الكبرى في الشمال .

3 – التخصص المصرفي :

و المقصود التخصص في مجالات معينة ، و عدم التنويع في الخدمات المقدمة ، مما نتج عنه من كبت في العمل ، وتقليل الحوافز أمام المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

4 – إنتشار ظاهرة القروض المتعثرة:

و هذا راجع للسياسات الإقراضية التوسعية التي إنتهجتها الجزائر، وبفعل التسيير الإداري للمصارف تفاقمت الوضعية المالية للمصارف الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة.

5 – إرتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز البنكي :

يسيطر القطاع العام على أغلب البنوك و المؤسسات المالية ، حيث مازال يهيمن على النشاط البنكي وهذا الأمر لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة . [2]

6 – صغر حجم المصارف :

ضعف حجم رأس المال المصارف الجزائرية يحرمها من توسيع خدماتها ومنتجاتها والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم ، ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الإندماج التي ستمكن المصارف من الإستفادة من وفرات الحجم ناتجة عن ذلك.

7 – ضعف إستخدام التكنولوجيات لدى البنوك :

تحتاج البنوك الجزائرية إلى زيادة الإستثمارات في التكنولوجيات المصرفية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة.

ثانيا : نقائص المنظومة المصرفية الجزائرية

لقد أولت الجزائر إهتماما خاصا للإصلاح البنوك ، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثبتت هشاشة ،و ضعف الأنظمة المصرفية في العالم، و عليه لجأت السلطات إلى مجموعة من الإصلاحات أهمها قانون النقد و القرض 90-10، و تعديله المتمثل في الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 إلى غاية تعديل سنة 2017 .

لكن الواقع يبين بأن هذا القطاع لازال يعاني من العديد من النقائص، و التي قللت من فعاليته و دوره في التنمية الاقتصادية.

---

[1] - https://specialties.bayt.com/fr/specialties/q/120148/ ، أطلع عليه بتاريخ 2019/06/19 22:30

[2] - فتيحة بوشلاغم و حنان رقياق ، المرجع السابق ص 92 .

1- غيـاب الإحـترافيـة:

رغم الإصلاحات التي أدخلت على القطاع المصرفي، إلا أنه بقيت هذه البنوك تفتقد إلى الإحترافية في نشاطها و يتجلى ذلك في صور التالية : [1]

- لازالت الدولة تسيطر على البنوك و تؤثر في توجيه قراراتها، رغم حصولها على الإستقلالية.
- أغلب بنوك المشكلة للنظام المصرفي الجزائري هي بنوك عمومية (بنسبة 90%).
- تقوم البنوك بمنح القروض بتوفر جميع الشروط ، و لكن لا تبالي بمردودية المشاريع التي تمولها (عدم المتابعة).
- لا يحظى القطاع الخاص بنفس المعاملة التي يحظى بها القطاع العام.
- لا يزال نظام الدفع تقليديا، و لا يرقى إلى مستوى المعاملات الدولية و مثال على ذلك، عدم تعميم بطاقات البنكية على نطاق واسع.
- إنتشار البيروقراطية في المعاملات و التي تسيء إلى النظام البنكي .

2- قلـة فعـاليـة المنظومـة المـصرفيـة:

في حالة التسيير الجيد لنظام الدفع، و تخصيص الموارد بطريقة منظمة ، تكون المنظومة المصرفية فعالة ويقصد بتخصيص الموارد هنا : العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتوفرة للبنك ، بالطريقة التي تضمن الملائمة بين إحتياجات من السيولة و تحقيق الربحية.

- في يخص نظـام الدفـع :

يتسم نظام الدفع في الجزائر بالضعف ، و يرجع ذلك لعدة أسباب نذكرمنها:

- عدم إدخال أساليب العصرنة في نظام الدفع، أما باقي نماذج التي أقرتها الجزائر فهي قليلة الإستعمال.
- طول الفترة التي تستغرقها عملية تحويل الأموال ما بين البنوك.
- النقص الكبير المسجل من حيث الهياكل و الوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

- تخصيص الموارد:

نتيجة لضعف جمع الأموال و الإدخار، المنظومة المصرفية الجزائرية ضعيفة من حيث هذا الجانب أيضا ، الأمر الذي يؤثر في منح القروض ، كما أن تخصيص الموارد غير مناسب من ناحية النشاطات ، فالقيود المفروضة على البنوك العمومية لتمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية نزعت عنها كل مبادرة للتحكم في مواردها ، فلم يعد للبنك القدرة على تسيير و إستعمال موارده ، مما يجعله دائما يلجأ إلى بنك

---

[1] - الملتقى الوطني الأول حول" ، المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات" ، بجامعة حسيبة بن بوعلي يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

الجزائر ، لإعادة تمويله و حتى و إن تحصل على القروض فلا يوجهها إلى النشاطات ذات المردودية و الفعالية للإقتصاد الوطني.

الفـرع الثـاني : التحديـات التـي تـواجـه البنـوك الجزائريـة:

نظرا للضغوط التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى على البنوك الوطنية نتيجة التطور الذي مر به الإقتصاد العالمي ، وكذا إستحواذها على أسواق محلية ، خاصة بعد فتح الجزائر أسواقها وإنتهاج سياسات التحرر الإقتصادي وإلتزامها بقواعد الرقابة والإشراف ، واجهت البنوك العمومية الجزائرية مجموعة من تحديات فرضتها التغيرات العالمية وتتمثل أهمها في[1]:

أولا – النـزعة نحـو التدويـل أو العولمـة:

و يقصد بكلمة التدويل هنا : تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة في المجال المالي ودليل ذلك تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية ، كما أن للتدويل آثار هامة على الدول ، بما فيها الجزائر هذه الآثار أدت إلى:

أ - زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية.

ب- تزايد أصول البنوك الأجنبية العالمية في السوق المصرفي.

ج - زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك العمومية.

أما بخصوص تداعيات العولمة على البنوك الجزائرية فتتمثل في :

* الخدمات المصرفية الدولية: وهو ما تقدمه معظم البنوك أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود[2] وتعني قيام بنك في دولة ما بتوفير خدمات مصرفية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى.

* عولمة آلات الصرف : وذلك بربطها بشبكة الآلات العالمية ،لتقديم الخدمات المصرفية الدولية بإستخدام الأقمار الصناعية كوسائط للإتصال ، و كل ذلك لتمكين عملاء الخارج التعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجد بها سواء خصما أو إيداعا في حسابه الجاري لدى البنك المحلي.

* تزايد البنوك متعددة الجنسيات: وتمثل إحدى ظواهر العولمة المالية ، والتي كانت نتاج ظاهرة الإندماج ، في محاولة للوقوف أمام المنافسة الكبيرة ولإحتكار الأسواق المصرفية.

ثانيا –التـوريـق أو الـتـسنيـد: و يقصد به ، عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح للتداول ، و هي ظاهرة أستخدمت في الثمانينات ، وذلك يعني تحويل ديون المؤسسات والهيئات المقترضة

1- محمد زيدان ، رشيد دريس ، متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، جامعة الشلف، ص 411 .
- نفس المرجع ، ص 2.412

من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقرضين آخرين وهم مشترو الأوراق المالية ، وهو ما يطلق عليه بعملية التمرير المالي.[1]

كما يمكن إضافة بعض التحديات إلى التحديات المذكورة سالفا ، و التي نذكر منها [2] :

ثالثا – التجميع والإندماجية:

أحد أهم الإتجاهات التي تساعد العمل المصرفي في غالب الدول ، ومن بينها البنوك الجزائرية التوجه لظاهرة التجميع والإندماجية ، حيث إكتسبت خصائصها وصفاتها من خلال رغبة البنوك في الحفاظ على تواجدها على المستوى الدولي ، بالاضافة إلى قدرته على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية.

رابعا – الإبتكارية :

نظرا للتطورات التكنولوجية المتلاحقة فإن ظاهرة الإبتكار تعد دفعا قويا في مجال التطورات الحديثة التي تشهدها الأعمال المصرفية ، و يمكن تعريف الإبتكار على أنه توظيف وإستخدام لفكرة ما ، بواسطة بنك وتجسيدها في شكل خدمة مثل بقية الخدمات المصرفية ، كما يمكن أن تشمل المنتجات المصرفية التي تزود عملاء البنك بخبرة جديدة وغير مألوفة ، أو إستثنائية وهي وجهة نظر تشمل الأساليب والأدوات التي تضع تلك المنتجات في متناول العملاء في الوقت والزمان المناسبين وبسعر يرضي هؤلاء العملاء.

خامسا – التركيز :

ترجع ظاهرة التركيز في البنوك إلى الحساسية الكبيرة للمؤثرات الناتجة عن التغيرات الفجائية في الأسواق العالمية أو المحلية، و هو أحد ملامح التغيرات الهيكلية.

سادسا – الإلتزام بالمعايير الدولية :

من أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية ضرورة تبني المعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل فيما يتعلق بملائمة رأس المال وقواعد الحذر والإلتزام بالشفافية، ومجابهة هذه الآثارعن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك وإحتياطاتها، كما أصبح لزاما على البنوك الإلتزام بالمعايير العالمية للدلالة على متانة مراكزها المالية ،مما يزيد على تقوية ثقة المتعاملين مع البنك و الوقاية من الهزات المالية التي تعصف بالبنوك.

سابعا – إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

لجأت البنوك الكبيرة إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها وإتباع سياسات جديدة كتدعيم مراكزها المالية وتدعيم قدراتها ، من أجل مواجهة التحديات التي أفرزتها التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية التنافسية بالشكل الذي يجعلها قادرة على المنافسة على الساحة المصرفية الدولية ، وذلك عن طريق التوسع

1- عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص23.
2- محمد زيدان ، رشيد دريس ، المرجع السابق ، ص 413 .

في إستخدام المبتكرات المالية والبنود خارج الميزانية من أهمها: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات وعقود المبادلات، والسبب في استخدام هذه الأدوات المالية هو تنمية مصادر غير تقليدية للايرادات وكذا استخدامها كوسائل للتغطية لتخفيض المخاطرالعديدة التي تواجهها البنوك مثل: مخاطر أسعار الفائدة، أسعار الصرف ومخاطر المضاربة .

ثامنا – زيادة المخاطر :

يرجع السبب في زيادة مخاطر القطاع المصرفي إلى العوامل التالية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

- إتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال ، مما عرضها لمخاطر أزمات السيولة ، التضخم وتقلبات الأسعار.

- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية لتضم العديد من المخاطر التي لم تكن في الحسبان حيث زاد الإهتمام بالمخاطر التشريعية ومخاطر السوق ، ومخاطر سعر الصرف، مما يتطلب من البنوك إستخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها مبكرا .[1]

تاسعا – القيود القانونية :

و هي مجموع النصوص القانونية و التشريعية ، و التعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط المصرفي حيث أننا لا نجد في الواقع الإستقلالية و التعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل و المتمم للقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات المصارف التجارية .[2]

1 - محمد زيدان ، رشيد دريس ، المرجع السابق ، ص 416 .

2 - مليكة زغيب ، حياة نجار ، النظام البنكي الجزائري (تشخيص الواقع و تحديات المستقبل)، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية (الواقع و التحديات) جامعة سكيكدة ، 16-17 أكتوبر2004،ص 404.

المطلب الثاني : دوافع و معوقات الإندماج البنكي في الجزائر.

إن سياسة الإندماج هي ظاهرة لها دوافعها مبرراتها ، وترتبط هذه الدوافع بتدعيم العمل المصرفي للوصول إلى مستوى عالي من الخدمة المصرفية وتحقيق الأهداف المسطرة ، مما يجعلها قادرة على الاستمرار بشكل ناجح وسليم .

غير أنه هذا لا يتحقق بشكل سهل بسبب معوقات و عراقيل عدة .

الفرع الأول : دوافع الإندماج البنكي في الجزائر.

هناك عوامل عدة تدفع بالبنوك الجزائرية إلى الإتجاه نحو الإندماج نذكر منها: [1]

- صغر رأسمال البنوك العمومية وضعفها، وهوالعامل الرئيسي للإندماج البنكي ، و الهدف من كل هذا تقوية رأسمال البنك المندمج و توسيع نشاطاته وإنشاء فروع له في الوطن والخارج.

- الإندماج يسمح بتخفيض التكاليف الخاصة بالإقراض والخدمات المصرفية ، وذلك من خلال تقديم أفضل العروض لمختلف طلبات العملاء، وتشجيع تداول الإدخار ، وهذا ما يستدعي من السلطات النقدية إيجاد أساليب جدية للنمو ،وذلك عن طريق التقدم التكنولوجي.

- لتوسيع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطاب الزبائن الأجانب، في هذا الباب على الجزائر أن تبادر بإصلاح القطاع المصرفي مع ما يتناسب مع المعايير الدولية، ومن هنا يتوجب عليها إقامة بنوك شاملة.

- كما لابد على البنوك الجزائرية أن ترقى بالأساليب التكنولوجية والفنية لتدعيم الشراكة الموقعة مع مختلف الدول ، ولا يكون هذا إلا بوجود بنوك خاصة ذات فعالية كبيرة، بنوك شاملة ذات رأسمال قوي وبنوك مندمجة ذات كفاءة عالية.

- تسمح الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في القطاع المصرفي بإدراج مواد تتعلق بالاندماج البنكي وتشير إلى أهدافه والجدوى الاقتصادية منه بهدف التمهيد له.

- إحدى الدوافع اللجوء للإندماج البنكي الأزمات المصرفية خاصة"هروب رؤوس الأموال"، أو"الاختلاسات "وآثارها الوخيمة على الإقتصاد الوطني ، و التي تستدعي أيضا عملية إعادة الهيكلة وذلك بتفعيل دور الإدارة الجديدة في تحديث وتطوير أساليب الخدمات والتسويق.

- إنتشار ظاهرة العولمة و اشتداد المنافسة الأجنبية المالية يعتبر أيضا دافعا لتطبيق الاندماج البنكي في البنوك الجزائرية من أجل بقائها وإستمرارها.

---

1 - زواوية قوال ، المرجع السابق ،ص 145 .

الفرع الثاني : معوقات الإندماج البنكي في الجزائر.

يمكن إيجاز معوقات الإندماج البنكي في الجزائري في النقاط التالية :

- القصور الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم وتشجع عملية الاندماج وتحدد أطرها، و في هذا الشأن لم يحتوي التشريع الجزائري على أي نص يتعلق بتشجيع الإندماج صراحة.

- تقارب المصارف الجزائرية من حيث حجم رؤوس الأموال، ودرجة التكنولوجيا المصرفية المستخدمة، بمعنى آخرعدم وجود مصرف قوي وآخر ضعيف.

- عدم وجود رغبة للاندماج البنكي من طرف السلطات النقدية أو السياسات الاقتصادية ككل ، وهذا يعكس غياب القوانين والتشريعات الخاصة بعملية الاندماج. [1]

- إحتكار البنوك العمومية على أكثر من 90 % من النشاط المالي في الجزائر[2]

- عدم فعالية الرقابة من طرف السلطات النقدية ، والصرامة في تطبيق القوانين وخير دليل على ذلك إفلاس بنك الخليفة الذي أنشأ برأس مال وهمي حسب ما إتضح من المحاكمة .

- عدم الشفافية و ضعف التكنولوجيا في الجهاز البنكي الجزائري من أسباب التي تعرقل الأداء الجيد و التي ينجم عنها في كثير من الأحيان الإفلاس البنوك ، و ذلك قبل التفكير في حل بديل كالإندماج.

- محدودة الخدمات و المتمثلة أساسا في جمع المدخرات وتقديم القروض دون التفكير في توسيع الخدمات، و هذا ما يفسر ضعف المنافسة المحلية .

- خضوع المؤسسات البنكية إلى القرارات الإدارية ، حيث لا تزال عبارة عن مؤسسات تمويلية متخصصة في تغذية وخدمة القطاع العمومي، أي عقلانية الدولة تغلب عقلانية السوق ، ويظهر ذلك من خلال استمرار المصارف في تمويل المؤسسات العمومية المعسرة ، وهذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني .[3]

المطلب الثالث : سبل و آفاق تجسيد فكرة الاندماج البنكي بين البنوك الجزائرية

إن صغر حجم المصارف الجزائرية بصفة عامة (عمومية كانت أو خاصة)، تشجع على تطبيق الإندماج البنكي كثيرا ، و تؤدي إلى نتائج إيجابية ، إذا تم ذلك بطريقة صحيحة و هيئت له بيئة مناسبة.

ولإعتماد الاندماج بين البنوك الجزائرية عدة مقومات نذكر منها :

---

1 - زواوية قوال ، المرجع السابق ،ص 146 .

2 - سعاد حوحو ، خوصصة البنوك العمومية و إندماجها و أثرهما على الإقتصاد ، أطروحة شهادة دكتوراه العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ص 223

3- نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005 ص 110

الفرع الأول : المقومات العامة

و تشمل المقومات العامة، البيئة القانونية والتشريعية والعملية التطبيقية للإندماج ، والتي يجب توفرها للقيام بعمليات الاندماج.[1]

1- تهيئة البيئة التشريعية للقيام بعمليات الإندماج البنكي

لم يتطرق المشرع الجزائري في نصوصه التشريعية لظاهرة الإندماج ، و لا للكيفيات التي تشجع أو تنظم ذلك، و حتى تتوفر بيئة تشريعية ملائمة و مساندة لمثل هذه العمليات وإتمامها بشكلها صحيح وسليم لابد من إعادة النظر في ما يلي:

- إدخال نصوص قانونية تتعلق بتشجيع الإندماج و كيفيات إتمامه (تعديل القانون البنكي).
- الأخذ بعين الاعتبار الشروط الواردة في معايير لجنة بازل و المرتبطة برفع مستوى كفاية رأس المال للمصارف.
- دعم المنظومة الرقابية على أعمال المصارف ، خاصة تلك المتعلقة بالرقابة والإشراف ، حيث أن ضعفها يؤدي إلى ضعف الجهاز المصرفي ككل.

2- توفير المعلومات والشفافية:

وهذا لمعرفة كافة البيانات التفصيلية عن كل المصارف الراغبة في الاندماج ، وذلك من حيث المركز المالي وحجم الودائع و حتى الاستثمارات الداخلية والخارجية وحجم القروض وأنواعها ، ودرجة المخاطرة في كل نوع ، ودرجة كفاية المخصصات المعمول بها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها ، وكذا الاحتياطات غير الموزعة والعمليات خارج الميزانية، إضافةً إلى البيانات التفصيلية لحجم العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبرات والهياكل التنظيمية والوظيفية.

3- ضمان إستمرار درجة المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج:

إن عملية الاندماج تؤدي إلى التقليص من عدد المصارف العاملة في السوق المصرفي ، الأمر الذي يحد من المنافسة ويزيد من درجة التركز.

4- تقديم الحوافز المالية وغير المالية :

من ضروري قيام الجهات الحكومية بمنح حوافز لتشجيع المصارف على الاندماج ، و يمكن حصر هذه الحوافز في الاعفاءات الضريبية لمدة محدودة ، على الأنشطة المتعلقة بالجوانب التقنية وتكنولوجيا المعلومات في إطار ما سينتج عن عمليات الاندماج ، كما يمكن اللجوء للاعفاءات الضريبية على الأرباح ومنح القروض طويلة الأجل بشروط ميسرة هذا من جهة ، و من جهة ثانية يمكن اللجوء أيضا للحوافز

1 - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص201 - 204

غير المالية تشمل إعفاء المصرف الناتج عن الاندماج لفترة زمنية محددة من الالتزام جزئياً بنسبة الاحتياطي النقدي والسماح له بفتح فروع إضافية.

وعليه لابد على الحكومة الجزائرية أن تستفيد من تجارب الدول المختلفة في تطبيق نموذج دورالدولة، بحيث قامت هذه الدول بدور محوري لتشجيع ودعم عمليات اندماج المصارف سواء كان ذلك عن طريق الحوافز المالية أو عن طريق الحوافز غير المالية.

5- تنـويع الأنشطـة :

لقد تم إلغاء التخصص المصرفي في بداية التسعينات من القرن الماضي ، و هذا في إطار سعي السلطات لتفعيل دو البنوك العمومية ، ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفية ، جاء توجه البنوك العمومية في ظل النظام الاقتصادي الجديد نحو الأخذ بمبدأ الصيرفة الشاملة كانعكاس لتضخم أعمال تلك البنوك ، بهدف جذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مختلف النشاطات التي تتطلبها التنمية ، مع سعي تلك البنوك لتعظيم الأرباح من خلال مزاولة أنشطة مصرفية واسعة تستجيب لاحتياجات ورغبات العملاء، وزيادة رأس مال البنوك الذي لا يأتي إلا بالاندماج البنكي .[1]

الفرع الثاني: المقومـات الخاصـة

أ ما بخصوص المقومات الخاصة فيمكن إعتبارها شروط فنية لا غير تقترن أهميتها بوجود كفاءات وخبرات لإدارة عملية الاندماج ومن أهم هذه الاعتبارات نذكر الآتي :[2]

1- على المصرف الراغب في زيادة حجم أعماله من خلال الاندماج مع مصرف آخر ،أن يقيم نفسه جيداً من حيث الوضع المالي والأداء خلال السنوات الأخيرة ، من أجل معرفة نقاط قوته وظروف السوق التييعمل فيها .

2- إنشاء هيكل تنظيمي موحد قادرعلى استعاب احتياجات النمو من ناحية العنصر البشري ، وفتح الهياكل تستوعب الإطارات البشرية والقيادات القادرة على دفع عجلة التنمية بالمصارف المندمجة.

3- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة بما يساعد في ربط المصارف المندمجة، وفروعها وتحسين الخدمات المصرفية.

4- تحديد سعر واقعي لشراء المصرف المندمج وتكوين فريق إداري متميز للإشراف على عملية الاندماج و متابعتها ، وكذلك يجب أن يؤخذ في الحسبان التكاليف الناتجة عن الاندماج بالإضافة إلى تحسين بعض الفروع القائمة أو تزويد بعض الفروع بوسائل تكنولوجية حديثة، و تكوين الموظفين لرفع الكفاءة خاصةً إذا كان المصرف الجديد يهدف إلى تقديم خدمات جديدة، دون أن ننسى تكلفة تصحيح هيكل الأجور بين المصرف الدامج والمصرف المندمج.

1 - زواوية قوال ، المرجع السابق، ص 147 .
2 - نفس المرجع ، ص 148 .

كما يجب على المصارف أيضا الاستعانة بالخبرات والاستشاريين الماليين ذوي الخبرة في مجال المصارف، خاصةً ما تعلق بموضوع تقييم واندماج المصارف.

5- الاهتمام بتطوير العنصر البشرية في المصارف المندمجة وتكوينها (الإطارات)، و هذا في إطار تدعيم وتبادل الخبرات من العنصر البشري في الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج، حيث يتم إعداد إدارات المركزية قادرة على قيادة الكيان الجديد [1].

و إستنتاجا لما سبق فإنه من الضروري على البنوك الجزائرية أن تعتمد على إستراتيجية الإندماج البنكي و أن تولي أهمية كبيرة لمواجهة التحديات العولمة المالية ، و هي أمام ثلاث طرق للإندماج يمكن أن تكون فاصلة :

- إندماج البنوك الخاصة فيما بينها سواء كانت محلية أو أجنبية .
- إندماج البنوك العمومية فيما بينها و هو الأقرب للواقع في ظل النظام الحالي .
- إندماج ما بين البنوك العمومية والمصارف الخاصة.

[1] - زواوية قوال ، المرجع السابق، ص 148 .

خلاصة الفصـل

مرت المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل وعقبات ، شكلت قفزة كبيرة في مجال البنوك ، ولعل أهم الأحداث التي مرت بها هي الإصلاح الإقتصادي في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين و تجلى ذلك في ظهور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في: 14أفريل1990.

ولقد ظهرت من واقع هذا القانون ، أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات العولمة المصرفية ، إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى المطلوب وذلك للأسباب أبرزها عدم وجود آليات محددة لصنع القرار في المجال البنكي .

وإضافة إلى ذلك ، فإن إصلاح النظام البنكي الجزائري وتهيئته لمواكبة مستجدات المنافسة العالمية يستوجب من السلطات المختصة المبادرة لتوسيع قائمة المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تلبية حاجات العملاء و التشجيع على الإندماج البنكي هو أبرز طريق لتحقيق ذلك .

و الملاحظ أنه منذ بدأ التعديلات سنة 1990 ، لم تتطرق ولا مادة واحدة لموضوع الإندماج البنكي صراحة .

وفي الأخير يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري هو الواجهة الحقيقية و المرآة التي تعكس حالة الإقتصاد الجزائري.

خـــاتمـــة

في ختام موضوع بحثنا هذا الذي قسمناه إلى فصلين، عالجنا من خلالهما في الفصل الأول عموميات حول الاندماج البنكي، حيث بيَّنا مفهوم الاندماج البنكي بتعريفه بأنه "الإتفاق الذي يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد"، كما تناولنا أنواعه وفق المعايير الثلاثة: من حيث طبيعة نشـــاط الوحـــدات المندمجـــة، مـــن حيـــث العلاقـــة بيـــن أطـــراف عمليـــة الانـــدماج، مـــن حيـــث نـــتيجـــة الإندماج، من حيث جنسية المصارف المندمجة وبمعايير أخرى، ثم تطرقنا إلى الدوافع التي أبرزت الإندماج البنكي في العالم المصرفي، و التي تبرز أهمية الاندماج البنكي ، حيث أصبح الاندماج البنكي واحدا من ضروريات العصر الذي يعيش واقعه وتياراته الإحتياجية الآن، كما وضحنا أهم الضوابط و الآثار و الإيجابية السلبية للاندماج البنكي، كما قدمنا أمثلة عن الإندماج البنكي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، و بيَّنا أن الاندماج البنكي إن كان قد طبق في بعض الدول العربية، فإنه في الجزائر لم يطبق لحد الآن على الأقل نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات، بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الطبيعة العامة للنظام البنكي الجزائري، حيث أننا وضحنا أهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال، و بيَّنا فيه أهم الإصلاحات في الستينات والسبعينات والثمانينات وصولا إلى إصلاحات 1990 الذي يعتبر نقطة تحول بالنسبة للنظام البنكي الجزائري وذلك تماشيا مع تغيير سياسة الدولة الجزائرية خاصة في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد سلطنا الضوء على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والتعديلات التي مسته خاصة سنتي 2001 و2003 إضافة إلى التعديلات التي تلتها، ثم تطرقنا إلى سياسة الاندماج البنكي في الجزائر، حيث عرَّجنا على واقع النظام البنكي الذي كان بمثابة تقييم لمسار النشاط البنكي في الجزائر، و تبيان التحديات التي تواجه البنوك، الأمر الذي دفعنا إلى استنتاج المعوقات و العقبات التي تعترض مسار الإندماج البنكي في الجزائر ، خاصة أن صغر حجم البنوك الجزائرية تشجع على تطبيق الإندماج فيما بينها و تؤدي إلى نتائج إيجابية، إذا طبقت بشكل سليم.

نتـــائـــج البحـــث:

بعد إستعراضنا لمختلف جوانب البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- الإندماج البنكي ضرورة عصرية يعمل على تدعيم المراكز المالية للكيانات المصرفية الناتجة عن الإندماج على نحو يمكنها من القدرة على المنافسة والاستمرار.

- يعمل الإندماج على زيادة قدرة البنك الجديد على تكوين المزيد من الإحتياطات التي تدعم المركز المالي للبنك وتحقق الملاءة المصرفية، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات المالية الطارئة.

- يؤدي الاندماج إلى خفض التكاليف، فتقل أسعار الخدمات البنكية وتزيد الفوائد على ودائع الأفراد.

- الإستفادة من الطاقة الفائضة التي توجد لدى لدى البنوك، وبالتالي يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

- يساعد على إغلاق الفروع الزائدة، وتلك التي لا تحقق الربحية المطلوبة، كما يساعد على اختيار الموقع الأفضل للفروع، و إستمرار الفرع الأحسن في الأداء.

- الاندماج هو ضمان لاستمرارية ربحية البنوك، حيث أن التحسينات في الكفاءة الناتجة عن الحصول على رأس المال بشكل أفضل، وكذلك الموارد النادرة الأخرى مثل العمالة الكفؤة والمديرين الأكفاء يساعد على تحقيق الوفورات ويخفض من التكاليف فتزيد الربحية.

- الاندماج يحمي المؤسسات البنكية من الإفلاس، وبالتالي يقلل من الأزمات المصرفية مما يحقق إستقرارا في الجهاز البنكي ، وبالتالي استقرارا في الاقتصاد الوطني.

- كذلك يساعد الاندماج بين البنوك على تقديم خدمات جديدة ومتنوعة وبأسعار تنافسية وعليه فكل هذه الآثار الإيجابية تفيد الموردين والمقترضين.

- يعمل الإندماج على زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

التـوصيـــات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الإندماج البنكي.

- إن الاندماج البنكي ينبغي أن يؤدي الى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والإستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

- تعميق الإصلاحات المصرفية الجزائرية خاصة، وذلك تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

- الإتجاه نحو الصيرفة الشاملة كآلية من آليات تحقيق الاندماج البنكي، وخصخصة المصارف من خلال التخلي عن القطاع العام وتطوير الخدمات المقدمة.

- تعزيز فكرة الاندماج البنكي من خلال إدراجه في التشريعات القانونية.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الاندماج البنكي.

- السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية، سوف ينعكس على تطور الجهاز البنكي بصفة عامة ويخلق ديناميكية بين النوعين.

- تقوية ودعم آليات وأطراف الرقابة والاشراف على المصارف، حيث يؤدي ضعف تلك النظم إلى فشل عمليات الاندماج.

- خلق المناخ المناسب وبناء الثقة وإيجاد الشفافية في التعامل وتبادل وجهات النظر ما بين البنوك نفسها وما بين البنوك والبنك المركزي.

- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج البنكي فيما بين الجزائر والدول العربية، وكذا الدول الإفريقية وذلك من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

وفـي الختـام نتمنى من الله تعالى، أن يكون قد وفقنا في عملنا هذا.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
2. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة سنة 2001.
3. طارق عبد العال حماد : الإندماج و خصخصة البنوك ، ج 3، الدار الجامعية ، القاهرة مصر ، 2001
4. طارق عبد العال حماد :التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية -مصر، 2003 .
5. محمود أحمد التوني: الإندماج المصرفي النشأة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار، دار الفجر لنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر طبعة 1، 2007.

ب .الرسائل و الأطروحات العلمية:

6. نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005.
7. بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006
8. زياد أبو موسى ، واقع و آفاق الإندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية – دراسة حالة "البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2006/2005
9. مهيب محمد زايدة ، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية - غزة - كلية التجارة ، فلسطين 2006
10. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير، جامعةالجزائر 3، 2011-2012.
11. فؤاد عبد العزيز عيد ، الإندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية ، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر ،غزة، 2012.
12. سعاد حوحو ، خوصصة البنوك العمومية و إندماجها و أثرهما على الإقتصاد ، أطروحة شهادة دكتوراه العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

13. باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.
14. إينال فوزي، الصيرفة الإسلامية وإمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، 2014-2015.
15. عاشور أمال، النظام البنكي من الطبيعة العمومية الى خوصصة النشاط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
16. إيمان ديجاوي ، هاجر فتاح ، واقع الإندماج المصرفي في ظل العولمة المالية ، مذكرة شهادة ماستر ، جامعة العربي تبسي تبسة السنة الجامعية 2016/2015
17. فتيحة بوشلاغم ، حنان رقياق الإندماج المصرفي و دوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك ، مذكرة ماستر العلوم التجارية ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، السنة الجامعية 2016/2015 .
18. بلفاضل جيلالي، القطاع البنكي في الجزائر ودوره في تمويل قروض الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.
19. صابر بن معتوق ، متطلبات إعتماد الإندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية دراسة إستشرافية – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2017

ج .الملتقيات و المؤتمرات:

20. محمد زيدان ، رشيد دريس ، متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – واقع و تحديات – جامعة شلف أيام 14-15 ديسمبر
21. بوزعرور عمار و دراوسي مسعود ، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – واقع و تحديات- مداخلة يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
22. مليكة زغيب ، حياة نجار ، النظام البنكي الجزائري (تشخيص الواقع و تحديات المستقبل)، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية (الواقع و التحديات) جامعة سكيكدة ، 16-17 أكتوبر2004.

د. المجلات:

23. زهية بركان ، الاندماج المصرفي بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، العدد2 ، 2005.

24. نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل ، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد 31 ، العدد 01 ، سنة 2009 .
25. عبد القادر مطاي ،الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد7 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر،2010
26. أبوبكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا – برلين.

ه. مواقع على شبكة الانترنت:

27. https://specialties.bayt.com/fr/specialties/q/120148/ ، أطلـع عليـه **بتـاريخ 2019/06/19 22:30**

و. النصوص القانونية

28. أمر رقم 71-47 المؤرخ في 1971/06/30، والمتعلق بإنشاء مجلس القرض الصادرة ، ج ر العدد 55الصادرة في 1971/07/06.
29. القانون رقم 88-06 الصادر في 1988/01/12، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض.
30. قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، و المتعلق النقد والقرض ، ج ر، العدد 16 بتاريخ 18 أفريل 1990.
31. الأمر رقم 01-01 ، المعدل و المتمم للقانون 90- 10 ، ج ر العدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001.
32. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 ، المتعلق بالنقد و القرض ، ج ر العدد 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27 .
33. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 ، المعدل و المتمم للأمر03-11 ،ج ر العدد 50 الصادرة بتاريخ 2010/09/01 .
34. نظام رقم 13-01 المؤرخ في 2013/04/08 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ، ج ر العدد 29 الصادرة بتاريخ 2013/06/02 .
35. القانون رقم 17- 10 المؤرخ في 2017/10/11 ،المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض ، ج ر العدد 57 الصادرة بتاريخ 2017/10/12 .

ز .القواميس

36. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الجزء 1 ، القاهرة .

37. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي ، بيروت 1981.

ح. مطبوعات .

38. زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2016-2017.

فهرس المحتويات

العنوان

كلمة شكر

إهداء

مقدمة ..... أ ب ج د

الفصل الأول: الإندماج البنكي و آثاره على النظم المصرفية العالمية 01

المبحث الأول: ماهية الإندماج البنكي 02

المطلب الأول: مفهوم الإندماج البنكي و أنواعه 02

الفرع الاول: تعريف الإندماج البنكي 02

أولا: تعريف الإندماج من الناحية اللغوية.....03

ثانيا: تعريف الإندماج إصطلاحا.....03

الفرع الثاني: أنواع الإندماج البنكي.....04

أولا: الإندماج البنكي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة.....04

ثانيا: الإنماج البنكي من العلاقة بين أطراف عملية الإندماج.....05

ثالثا: الإندماج البنكي بمعايير أخرى..... 06

رابعا: الإندماج البنكي من حيث نتيجة الإندماج.....07

خامسا: الإندماج البنكي من حيث جنسية المصارف المندمجة.....07

المطلب الثاني: دوافع الإندماج البنكي و ضوابطه.....08

الفرع الأول: دوافع الإندماج البنكي.....08

الفرع الثاني: ضوابط الإندماج البنكي.....11

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الإندماج البنكي.....11

الفرع الأول: إيجابيات الإندماج البنكي.....12

الفرع الثاني: سلبيات الإندماج البنكي.....13

المبحث الثاني: نماذج عن عمليات الإندماج البنكي في العالم.....15

المطلب الأول: تجربة الإندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية.....15

الفرع الأول: تطور النظام البنكي الامريكي.....15

الفرع الثاني: الجهات المشرفة على عمليات الإندماج البنكي في الو م أ.....16

أولا: مجلس الإتحاد الفيدرالي.....16

ثانيا: الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع.....16
ثالثا: مكتب مراقبة العملة.....16
الفرع الثالث: أكبر عمليات الإندماج البنكي التي أعلنت في الو م أ.....16
المطلب الثاني: تجارب الإندماج البنكي في أوروبا.....17
الفرع الأول: لمحة عن النظام البنكي الأوروبي.....17
الفرع الثاني: السياسات المصرفية الجديدة.....18
الفرع الثالث: حالات الإندماج في أوروبا.....18
المطلب الثالث: التجربة العربية في الإندماج البنكي.....18
الفرع الأول: خصائص القطاع البنكي العربي.....19
أولا: هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية.....19
ثانيا: صغر حجم المصارف العربية.....19
ثالثا: انتشار ظاهرة التركيز المصرفي.....19
رابعا: تزايد منافسة المصارف الأجنبية.....19
خامسا: ضعف الرأسمالين التقني و البشري.....19
سادسا: نشاطات الوساطة المالية.....20
الفرع الثاني: حالات الإندماج البنكي في الدول العربية.....20
خلاصة الفصل.....21

الفصل الثاني: متطلبات تجسيد الإندماج البنكي في الجزائر.....22
المبحث الأول : تطور النظام البنكي في الجزائر 22
المطلب الأول : النظام البنكي الجزائري بين 1962-1971.....23
الفرع الأول : إصلاحات الستينات.....23
الفرع الثاني : إصلاحات 1971 24
المطلب الثاني : إصلاح النظام البنكي الجزائري بين 1971 و نهاية الثمانينات 24
المطلب الثالث : الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد و القرض 90-10 26
الفرع الأول : مضمون الإصلاحات البنكية في إطار قانون 90- 10 27
الفرع الثاني : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 1990 29
المبحث الثاني : سياسة الإندماج في الجزائر 32

المطلب الاول : واقع النظام البنكي الجزائري و التحديات التي يواجهها 32
الفرع الأول : واقع النظام البنكي الجزائري الحالي.....32
أولا : خصائص النظام البنكي الجزائري 32
ثانيا : نقائص المنظومة المصرفية الجزائرية 33
الفرع الثاني : التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية 35
أولا: النزعة نحو التدويل و العولمة 35
ثانيا : التوريق أو التسنيد 36
ثالثا : التجميع و الإندماجية 36
رابعا : الإبتكارية 36
خامسا : التركيز 36
سادسا : الإلتزام بالمعايير الدولية 36
سابعا : إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية 37
ثامنا : زيادة المخاطر.....37
تاسعا : القيود القانونية 37
المطلب الثاني : دوافع و معوقات الإندماج البنكي في الجزائر 38
الفرع الأول : دوافع الإندماج البنكي في الجزائر 38
الفرع الثاني : معوقات الإندماج البنكي في الجزائر 39
المطلب الثالث : سبل و آفاق تجسيد فكرة الإندماج البنكي بين البنوك الجزائرية.....39
الفرع الأول : المقومات العامة 40
الفرع الثاني : المقومات الخاصة 41
خلاصة الفصل 43
خاتمة 44
قائمة المراجع 47
فهرس المحتويات.....